Lives on the Line: The human impact of US Foreign Aid Shifts

Report

March 2025

A GLOBAL NGO NETWORK
FOR PRINCIPLED AND EFFECTIVE
HUMANITARIAN ACTION

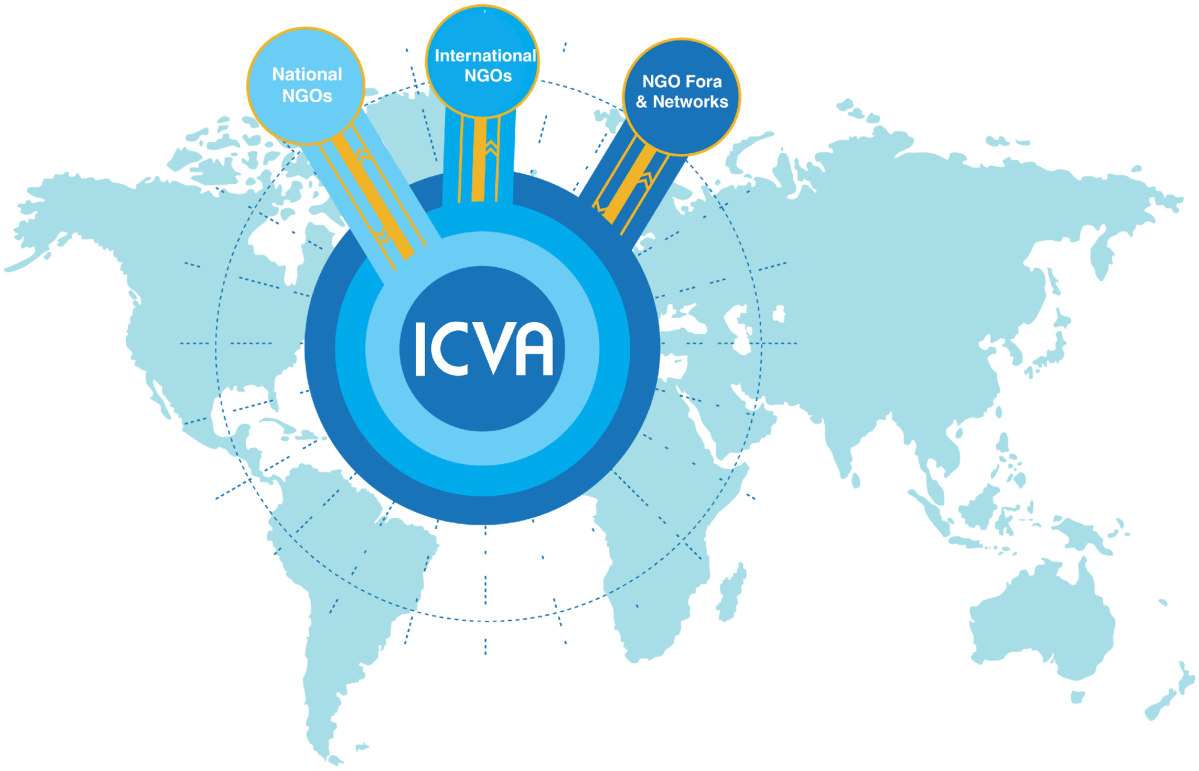

نبذة عن المجلس الدولي للوكالات التطوعية

تأسس المجلس الدولي للوكالات التطوعية (إكفا) سنة 1962، باعتباره شبكة عالمية تضم 170[1] منظمة غير حكومية ناشطة في 160 دولة، على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، حيث تتمثل مهمته في الارتقاء بالعمل الإنساني ليحتكم أكثر إلى المبادئ ويتسم بفعالية أكبر وذلك من خلال العمل بصورة جماعية ومستقلة للتأثير على السياسات والممارسات.

تتخذ الأمانة العامة للمجلس الدولي للوكالات التطوعية من جنيف مقراً لها، هذا وقد أصبح له (أي للمجلس) الآن حضور في جنوب وغرب ووسط أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تنتسب إلى المجلس الدولي للوكالات التطوعية منظمات غير حكومية إنسانية فاعلة في المجال الإنساني، الكبير منها والصغير، فالوطني والدولي، بالإضافة إلى شبكات واتحادات علمانية ودينية، حيث يُقدّر إجمالي دخله بأكثر من 20 مليار دولار أمريكي. يتمركز نصف أعضاؤنا في آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، حيث لنا بفضلهم وصول إلى أكثر من 8,000 منظمة أخرى.

تحدد استراتيجية إكفا 2030 التي اعتمدت خلال الجمعية العامة للمجلس عام 2021 إطار عمل إكفا والمجالات التي سوف يركز عليها من عمل إنسان قائم على المبادئ وفعّال، ينسج قيمنا الجماعية وطرق عملنا وأهدافنا التحويلية. نعمل في مجال الهجرة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتمويل الإنساني حيث تتأصل قيمتنا المضافة في طبيعة عملنا هذا المتمثلة في الشرح والتحليل، والقدرة على الحشد (جمع الناس)، والوساطة، والتأثير والمناصرة والدعم والتعاون.

قائمة المحتويات

Executive Summary		3
Introduction	.1	7
Methodology	.2	12
Lives on the Line: The Human Impact	.3	14
The Impacts on the Humanitarian System	.4	26
Threats to Principled Humanitarian Action	.5	33
The NGO Response: Navigating Crisis & Advocating for Change	.6	37
Recommendations	.7	41
Annex 1: An Overview of Executive Orders impacting humanitarian aid		45
References		47

> ‘A 90-day suspension means that, even if a project is eventually deemed lifesaving, and can therefore continue, there is a 90-day interruption of cash flowing to the organisation delivering it. NGOs and their local partners do not have sufficient cash reserves to cover this gap from their own resources. They are forced to cut their staff immediately and stop their work. Food is not delivered. People starve.’
>
> **Rob William,**
> **Chief Executive, War Child**

ملخص تنفيذي

لمحة عامة

عند تولّي الإدارة الأمريكية الجديدة مقاليد الحكم، أقدمت على إجراء تحوّل جذري في سياسة البلد المتعلقة بالمساعدات الخارجية. منذ اليوم الأول لتولّيه سدة الحكم، وقّع الرئيس الأميركي أوامر تنفيذية أعادت تشكيل الخدمات الرئيسية الموجهة لأغراض إنسانية، بما في ذلك حماية اللاجئين وإعادة توطينهم، إلى المبادئ التي توجه المساعدات الخارجية الأميركية - مما أدى إلى موجة واسعة النطاق من إعادة النظر في جميع الالتزامات التمويلية.

الإجراءات المترتبة على ذلك من تجميد المنح وإلغاء العقود ووقف المدفوعات وتفكيك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، خلخلت منظومة العمل الإنساني. باعتبارها أكبر جهة مانحة ثنائية للمساعدات الإنسانية في العالم، يؤثر أي تحول في سياسة الولايات المتحدة سلباً على السكّان المتضررين من الأزمات وعلى المنظمات التي تدعمهم.

في ظ هذه المعطيات، أعدّ المجلس الدولي للوكالات التطوعية هذا التقرير لتسليط الضوء على العواقب المباشرة والاتجاهات الجديدة الناتجة عن التحولات المفاجئة في سياسة المساعدات الخارجية الأمريكية. يستند التقرير، المُصاغ في أوائل شهر فبراير/شباط، إلى رؤى أعضاء المجلس الدولي للوكالات التطوعية ومجتمع المنظمات غير الحكومية الأوسع نطاقًا والمصادر العامة، بالإضافة إلى نتائج استبيان أجري حول تأثير هذه التغييرات على القدرات التشغيلية والتنظيمية للمنظمات غير الحكومية. نظراً للتطور السريع للوضع، لا يُراد من هذا التقرير لا يهدف طرح تحليل شامل، بل تسليط الضوء على بعض الاستنتاجات الرئيسية:

الاستنتاجات الرئيسية

- **أرواح على المحك**

أُغلقت بموجب أوامر "وقف العمل" خدمات المساعدة والحماية الحيوية، بما في ذلك المستشفيات والمراكز الصحية والمساعدات النقدية وتوزيع الأغذية وبرامج التغذية والمساعدة القانونية للنازحين وبرامج المأوى والتعليم والمياه والصرف الصحي الأساسية. مما فاقم الأزمة، إنهاء العقود، وعدم اليقين المحيطة بالإعفاءات المحتملة، وتفكيك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والاضطرابات في أنظمة الدفع الأمريكية.

- **فوضى مجتمعية وتهديدات أمنية**

بسبب التعليق المفاجئ للمساعدات، سادت حالة واسعة من التخبط في أوساط المجتمعات والسلطات المحلية، مما أدى إلى إثارة الذعر والإحباط، وزيادة تحديات الوصول والمخاطر الأمنية، فضلاً عن إلقاء توقعات كبيرة على كاهل المنظمات العاملة المتبقية.

- **الأكثر ضعفاً هم الأكثر تضرراً**

أفراد مجتمع الميم عين + وطالبو اللجوء واللاجئون والمهاجرون المستضعفون معرّضون بشكلٍ متزايد لخطر حرمانهم من المساعدة الإنسانية بسبب هويتهم أو وضعهم القانوني. تشهد الخدمات الأساسية للنازحين، مثل إدارة المخيمات ونقل المياه بالشاحنات والرعاية الصحية والتعليم، عرقلة شديدة تؤثر على كل من الاستجابات الطارئة والمساعدات طويلة الأمد في الأزمات الممتدة. هذا وتتعرض النساء والأطفال لخطر متزايد من العنف والإيذاء.

- **ضعف منظومة العمل الإنساني**

التخفيضات في التمويل قوّضت بشدة من جهود تقييم الاحتياجات الإنسانية والمساءلة والآليات وتخطيط الاستجابة سواء على المستوى العالمي أو القطري. تكافح المنظمات غير الحكومية لتقييم الاحتياجات الآنية للمجتمعات الأهلية ولأداء عملها باستقلالية.

- **آليات تنسيق مهزوزة**

ضعفت هياكل التنسيق على المستوى القطري، بما في ذلك منتديات المنظمات غير الحكومية، مما زاد من صعوبة تكيف المنظمات بشكل جماعي مع تغيرات التمويل وتقليص الفجوات وتعظيم الكفاءة.

- **المنظمات غير الحكومية مهددة بالانهيار المالي**

أدى عدم سداد التكاليف المتكبدة حتى 29 يناير/كانون الثاني 2024 إلى أزمة سيولة واسعة النطاق بين المنظمات غير الحكومية وشركاء الأمم المتحدة. أُعلِن عن تسريح عدد كبير من موظفي هذه الهيئات الكبيرة، هذا في حين تكافح المنظمات غير الحكومية الأصغر حجماً من أجل البقاء.

- **المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية أشدّ المتضررين**

في ظل الاعتماد التام على التمويل القائم على المشاريع وغياب الاحتياطيات المالية، أُجبرت المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية على تسريح موظفيها وإنهاء العقود فوراً وهو ما ترتب عليه مسؤوليات قانونية وفقدان ثقة المجتمع والانهيار المحتمل لهذه المنظمات.

- **تقلّص التمويل الإنساني**

يتزامن تجميد التمويل الأمريكي مع انحسار أوسع نطاقًا في تمويل المساعدات الإنسانية، حيث خفضت جهات مانحة رئيسية مثل ألمانيا وهولندا وبلجيكا وسويسرا والمملكة المتحدة أيضاً من ميزانياتها المخصصة للمعونة. عثر عدد قليل من المنظمات غير الحكومية تمويلاً بديلاً لتعويض خسائره، بينما تشتد المنافسة على الموارد المتاحة. على الرغم من تنامي المساعي الرامية إلى تنويع التمويل، بما في ذلك تلك المبذولة من خلال المؤسسات الخيرية الخاصة، إلا أن الثقة في إمكانية تخطّي هذه الأزمة مازالت ضعيفة.

- **خطر إجراء إصلاحات قد تفضي إلى نتائج عكسية**

في حين تحتاج منظومة العمل الإنساني إلى الإصلاح منذ فترة طويلة، قد يؤدي التجميد المفاجئ للتمويل الأمريكي إلى تغييرات مدفوعة بالاعتبارات المالية، تُنفذ على عجل دون مساهمة فعّالة من المجتمع المدني والسكّان المتأثرين من الأزمات.

ملخص التوصيات

على جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني:

- إعادة التأكيد على المبادئ الإنسانية الأساسية وإعطاء الأولوية للجودة والمساءلة أمام السكّان المتأثرين من الأزمات.
- العمل الجماعي للتكيف في ظل مشهد التمويل الإنساني المتغير مع الحفاظ على استجابة إنسانية منسقة وفعالة وقائمة على المبادئ.
- تحديد الأولويات وتسهيل الاستدامة التشغيلية للمنظمات المحلية والوطنية.
- توثيق الأثر وتعزيز العمل الجماعي وإشراك العامة.
- تنويع وتعزيز الاستقلال المالي.

إلى الشركاء من الوكالات الأممية:

- الحفاظ على الشراكات الحالية إلى أقصى حد وفقاً للاتفاقيات المبرمة مسبقاً.
- إشراك المنظمات غير الحكومية في مرحلة مبكرة في المناقشات المتعلقة بالتمويل وذلك لتحديد الأولويات معاً وتعديل البرامج ووضع خطط الطوارئ. إسداء إرشادات سريعة وواضحة في حالة خفض التمويل.
- الاستفادة من النفوذ الدبلوماسي. دعم الحكومات المتأثرة في التعامل مع الإدارة الأمريكية.

على الجهات المانحة

- التمسك بالالتزامات بالحفاظ على المساعدات الخارجية عند الحد الأدنى المخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 0.7% من الناتج القومي الإجمالي.
- دعم الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لتنويع وزيادة مرونة مصادر التمويل.
- إعطاء الأولوية للتمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية. تغطية التكاليف غير المباشرة والميزانيات الإدارية بالكامل للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية.
- تسريع المنح والمبالغ المستحقة المتأخرة. توسيع الجهود المبذولة لإصلاح العناية الواجبة وتبسيط العقود والتقارير.

على حكومة الولايات المتحدة:

- تسديد المدفوعات المتأخرة، دون تأخير.
- لتحلّي بروح قيادية في التمسك بالمبادئ الإنسانية.
- استئناف برنامج قبول اللاجئين الأمريكي.

إلى منسقي الشؤون الإنسانية والفرق القطرية

- تخصيص بشكل عاجل جميع أموال الصناديق القطرية المشتركة المتاحة.
- العمل مع المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المتضررة لإعادة ترتيب أولويات خطط الاستجابة.
- تبسيط هياكل التنسيق على المستويين الوطني ودون الوطني.

> *Throughout the world, the suspension order is increasing risks for the most vulnerable people. People who have been forced to flee are left unprotected in the face of violence, abuse and exploitation, often in world's most unstable places. Vulnerable girls, boys, women and men feel abandoned as crucial health, protection and livelihood services are no longer accessible.*
>
> **ICVA Member**

1. مقدمة

في هذا القسم:

- **لمحة عامة على تحولات سياسة المساعدات الخارجية الأمريكية**
- **حالة المساعدات الإنسانية في العام 2025: عاصفة مثالية من التحديات**

1.1. تحولات سياسة المساعدات الخارجية الأمريكية

على مدى عقدين تقريباً، كانت الولايات المتحدة أكبر مانح حكومي لخطط الاستجابة الإنسانية والمساعدات الإنمائية وبنوك التنمية متعددة الأطراف.

عام 2024، بلغ إجمالي مساهمات الولايات المتحدة في التمويل الإنساني 14 مليار دولار أمريكي أي 41.8% من المساهمات الإنسانية العالمية. توقع الكثيرون بحذر مستويات مماثلة لعام 2025. لذلك، كان لتجميد المساعدات الأمريكية الخارجية الحالية عواقب وخيمة على السكّان المتضررين من الأزمة وعلى المنظمات الداعمة لهؤلاء.

المرسوم التنفيذي بشأن تعليق المساعدات الأمريكية الخارجية.

شهدت الأسابيع الأولى للإدارة الأمريكية الجديدة سلسلة من الأوامر التنفيذية أشارت إلى تحولات كبيرة في سياستها المتعلّقة بالمساعدات الخارجية. صدر أمر تنفيذي في 20 من شهر يناير/كانون الثاني 2024، ينص على "عدم صرف المزيد من المساعدات الخارجية الأمريكية بطريقة لا تتماشى مع السياسة الخارجية لرئيس الولايات المتحدة"[1] ففرض هذا الأمر وقفاً مؤقتاً مدته 90 يوماً للمساعدات الإنمائية الأمريكية بغية تقييم الكفاءة البرنامجية ومدى توافقها مع أولويات السياسة الخارجية.

[1] President of the United States, Executive Order – Reevaluating and realigning United States foreign aid', 20 January 2025

كُلّف مكتب الإدارة والميزانية بمهمة إنفاذ التعليق المؤقت، بينما أجرت الإدارات المعنية مراجعة بتوجيه من وزير الخارجية. يعود للوزير صلاحية منح إعفاءات من أمر التعليق هذا.

أوامر وقف عمل وإعفاءات غير واضحة وغير فعالة

في 24 كانون الثاني/ يناير، أصدرت وزارة الخارجية الأميركية أوامر "وقف عمل" لجميع برامج المساعدات الخارجية القائمة وأوقفت التمويل الجديد. في حين تم التوقيع على إعفاء للمساعدات الغذائية الطارئة في اليوم نفسه، لم يصدر قرار إعفاء أوسع نطاقًا يسمح لبرامج مساعدة إنسانية القائمة المنقذة للحياة بمواصلة أو استئناف عملها إلا في 28 يناير/كانون الثاني.

عرّف هذا الإعفاء المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة على أنها *"الأدوية الأساسية المنقذة للحياة والخدمات الطبية والغذاء والمأوى والمساعدة المعيشية، بالإضافة إلى الإمدادات والتكاليف الإدارية المعقولة اللازمة لتقديم هذه المساعدة."*

كما سمح أيضاً بمساعدة المهاجرين واللاجئين في إطار جهود الإعادة إلى الوطن. إلا أنه جرى استثناء الأنشطة المتعلقة بتنظيم الأسرة والإجهاض و النوع الاجتماعي أو الجندر والاختلاف ومبادرات الإنصاف والشمول وتلك التكاليف الإدارية المرتبطة بمساعدات غير منقذة للحياة.[2]

لا يزال نطاق الإعفاءات غير واضح: وقد فسرتها بعض المنظمات غير حكومية والوكالات الأممية المتحدة على أنها إعفاء شامل على الأنشطة المنقذة للحياة، بينما طلبت منظمات أخرى الحصول على إذن صريح من مسؤولي الاتفاقية لاستئناف عملها. تفاقم الارتباك بسبب أوامر حظر النشر المفروضة على موظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وموظفي مكتب السكان واللاجئين والهجرة، فضلاً عن عدم اليقين بشأن مستقبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووظائف أنظمة المدفوعات الخاصة بها.

أحكام قضائية برفع التجميد عن المساعدات، ولكن يتم إنهاء العقود وتعليق المدفوعات

في 13 شباط/ فبراير، حكم قاضي المحكمة الجزئية ضد تجميد المساعدات، وأمر الإدارة بإعادة التمويل إلى وكالات المعونة. في 25 فبراير/شباط، أمر قاضٍ فيدرالي إدارة ترامب بالإفراج عن مليارات الدولارات من المساعدات الخارجية في غضون 48 ساعة. إلا أنه في 26 شباط/ فبراير، تدخلت المحكمة العليا وأوقفت الأمر مؤقتاً. في أعقاب هذا القرار، ألغت إدارة ترامب أكثر من 90% من عقود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بما في ذلك المشاريع المنقذة للحياة التي سبق ومُنحت إعفاءات وحتى وقت نشر هذا التقرير، كانت بعض الوكالات قد تلقت إشعارات تفيد بالعدول عن قرار الإلغاء. إلا أنه، وبغض النظر عن حالة العقد، **لا يزال نظام المدفوعات غير متاح إلى حد كبير، حيث لا تزال مئات الملايين من الدولارات مستحقة السداد للمنظمات غير الحكومية عن الأعمال المنجزة.** أثر هذا الأمر بشدة على السيولة، مشكلاً تهديداً وجودياً للعديد من المنظمات غير حكومية التي تعتمد على المدفوعات في الوقت المناسب لمواصلة عملياتها.

أوامر تنفيذية تتعدى مرحلة التعليق

بالإضافة إلى المساعدات الخارجية، أشارت الأوامر التنفيذية الإضافية إلى تحولات أوسع نطاقاً في السياسات. في غضون أسابيع قليلة، قامت الإدارة الأمريكية الجديدة بما يلي:

[2] US Secretary of State, Emergency Humanitarian Waiver to Foreign Assistance Pause, 28 January 2025

- الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ ومنظمة الصحة العالمية.
- وقف مشاركتها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
- وقف تمويل الأونروا مع الشروع في مراجعة أوسع لمشاركتها في المنظمات الدولية.
- وقف برامج التنوع والمساواة والشمول.
- إعادة النظر في سياساتها الخاصة باللجوء والهجرة.
- إعادة تعريف حق المواطنة بالميلاد ليشمل أبناء المواطنين الأمريكيين والمقيمين الدائمين الشرعيين.
- إلزام الحكومة الفيدرالية بالاعتراف بـ "الجنسين فقط، الذكور والإناث"، مما يقيّد استخدام الأموال الفيدرالية للمبادرات المتعلقة بالجندر.

إنفاذ قوانين الهجرة

تكثيف إنفاذ قوانين الهجرة. دعت الأوامر إلى التنفيذ الفوري لإجراءات الترحيل وتوسيع نطاق إنفاذ قوانين الهجرة الفيدرالية في جميع الولايات ال 50، وبناء مرافق احتجاز للأفراد الذين ينتظرون ترحيلهم. صدر أمر باستخدام معتقل غوانتانامو لغرض احتجاز المهاجرين. جرى تعليق برنامج قبول اللاجئين الأميركي إلى أجلٍ غير مسمى.

أعادت هذه التغييرات السياسية الشاملة تشكيل مشاركة الولايات المتحدة في الجهود الإنسانية العالمية، مما أثار تساؤلات ملحة حول مستقبل المساعدات الدولية وحماية اللاجئين والمهاجرين والتعاون متعدد الأطراف وقدرة المنظمات غير الحكومية على الاستجابة للأزمات.

1.2 حالة المساعدات الإنسانية في العام 2025: عاصفة مثالية من التحديات

أزمات متصاعدة واحتياجات إنسانية متزايدة

تقدّر اللمحة العامة الإنسانية العالمية لعام 2025 عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية العاجلة في جميع أنحاء العالم بنحو 305 ملايين شخص.

بحلول منتصف عام 2024، نزح حوالي 123 مليون شخص قسراً بسبب النزاع والعنف.[3] تجاوز عدد الأشخاص الذين يواجهون المجاعة أو المعرضين لخطر المجاعة أكثر من الضعف، حيث ارتفع من 705,000 شخص في خمسة بلدان/أقاليم في عام 2023 إلى 1.9 مليون شخص في أربعة بلدان/أقاليم بحلول منتصف عام 2024.[4] أبلغ عن انتهاكات جسيمة ضد الأطفال ومستويات غير مسبوقة من العنف الجنسي ضد النساء في مناطق متعددة من النزاع.

التغير المناخي يُفاقِم الأزمات الإنسانية: عام 2023، أثرت 363 كارثة مرتبطة بالطقس على ما لا يقل عن 93.1 مليون شخص وتسببت في وفاة الآلاف.[5] في العام نفسه، نزح 26.4 مليون شخص بسبب الكوارث - أكثر من ثلاثة أرباعهم بسبب الظواهر الجوية السيئة. لا تزال الصدمات المناخية الشديدة المتزايدة، بما في ذلك الأعاصير الكبرى (مثل بيريل عام 2024) وموجات الجفاف الطويلة (القرن الأفريقي

[3] United Nations High Commissioner for Refugees, Mid-Year Trends 2024, 2024.

[4] Food Security Information Network and Global Network Against Food Crises, Global Report on Food Crises 2024: Mid-Year Update, 2024.

[5] Centre for Research on the Epidemiology of Disasters, 2023 Disasters in numbers, 2024.

2020-2023) والفيضانات المدمرة (منطقة الساحل 2024)، والأعاصير القوية (ياغي 2024)، مستمرة في تشريد الملايين وتعريض حياتهم للخطر.

دعم الجهات المانحة آخذ في التراجع

في حين ارتفع تمويل المساعدات الإنسانية بشكل مطرد من 11 مليار دولار إلى رقم قياسي بلغ 30 مليار دولار في 2022، انخفضت مستويات التمويل منذ 2023. عام 2024، تم توفير 23 مليار دولار فقط - أي 48% أصل مبلغ 49 مليار دولار لازمة لخطة التمويل الإنساني العالمية. على الرغم من تزايد الاحتياجات وتحسباً لتزايد التخفيضات، خفض النداء الإنساني العالمي لعام 2025 التمويل الذي يطلبه إلى 47 مليار دولار أمريكي يُراد منها مساعدة 190 مليون شخص في 72 بلداً يواجهون أشد الاحتياجات إلحاحاً.[6]

انسحاب أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية في العالم

كانت حكومة الولايات المتحدة أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية منذ عام 2006، عندما تجاوزت تبرعات القطاع الخاص. على الرغم من كون الولايات المتحدة من بين أقل الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مساهمة في المساعدة الإنمائية الرسمية، أي ما يعادل 0.24% من الدخل القومي الإجمالي في عام 2023، إلا أن التمويل الأمريكي كبير من حيث حجمه. في العام نفسه، بلغت قيمة هذا التمويل 64.7 مليار دولار[7] ، أي ما يعادل 30٪ تقريباً من المساعدة الإنمائية الرسمية لجميع أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية.[8] من هذا المبلغ، خصص 13.5 مليار دولار أمريكي العمل الإنساني وهو ما يمثل 36.4% من الإنفاق الإنساني العالمي.[9]

الجدول 1: نسبة الخطط الإنسانية الممولة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية

كولومبيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	أوغندا	هايتي	نيجيريا	كينيا	الروهينجا
70%	68%	61%	59%	56%	56%	55%
العراق	جنوب السودان	تركيا	بوركينا فاسو	الأردن	فنزويلا	موزمبيق
54%	54%	52%	51%	51%	51%	50%

بالنسبة لعام 2025، تشير بيانات خدمات التتبع المالي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن الولايات المتحدة خصصت بالفعل 813.8 مليون دولار أمريكي في التمويل الإنساني حيث شكّل أفغانستان والسودان والصومال والأردن أكبر المستفيدين. عام 2024،

---

[6] United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Global Humanitarian Overview 2025, 2024

[7] https://data.one.org/topics/official-development-assistance/

[8] OECD International aid rises again in 2023 in response to crises

[9] https://fts.unocha.org/global-funding/overview/2023

استحوذ التمويل الأمريكي على 41.8% من المساعدة الإنسانية، بإجمالي 14 مليار دولار أمريكي.[10] لذلك تعتمد خطط الاستجابة الإنسانية بشكل كبير على مساهمات الولايات المتحدة، حيث تقوم ميزانيات العديد من الخطط على التمويل الأمريكي والذي يتجاوز 50% من ميزانياتها، كما هو موضح في الجدول 1.

ميل متزايد لتخفيض المساعدات الخارجية الحكومية

يؤدي تجميد المساعدات الأمريكية والتخفيضات المتوقعة في التمويل إلى تفاقم التخفيضات من جهات مانحة رئيسية أخرى، ومنها:

- أعلنت ألمانيا عن اقتطاع 2 مليار يورو من ميزانيتها الإنمائية والإنسانية.
- تخطط هولندا لتخفيض مساعدتها الخارجية إلى المجتمع المدني بمقدار مليار يورو في تخفيضات على أن تأتي هذه الخطوة تدريجياً على مدى أعوام 2026 و2030.[11]
- أعلنت المملكة المتحدة عن تخفيض إضافي بقيمة 117 مليون جنيه استرليني.[12]
- أعلنت فنلندا عن تخفيضات ربع ميزانيتها المخصصة للمساعدات بمقدار بين 2024 و2027.[13]
- أعلنت سويسرا عزمها تخفيض مساعدتها بمقدار 282 مليون دولار أمريكي.[14]
- تخلّت السويد عن التزامها بإنفاق 1% من دخلها القومي الإجمالي لتنتقل إلى ميزانية قدرها 4.7 مليار دولار أمريكي، أي أقل بنسبة 5%.[15]
- يقترح الاتحاد الأوروبي إجراء تخفيضات تناهز ال 2 مليار يورو.[16]
- خفضت فرنسا ما يقرب من 40% من مساعدتها الإنمائية الرسمية من خلال جملة من التخفيضات المتتالية.[17]
- أعلنت بلجيكا عن تخفيض سوف يبلغ 25% على مدى السنوات 5 المقبلة.[18]

---

[10] The remaining funding was provided by Germany, EU and the UK at 7.8%, 7.0% and 6.2% respectively, followed by Sweden, Saudi Arabia, Japan, Norway, UAE, France and Switzerland – source, OCHA Financial Tracking Service.

[11] Devex, 'Unprecedented' cuts leave Dutch civil society organisations reeling, 18 November 2024

[12] Devex, Scoop: NGOs told cuts are coming as UK slashes conflict funding, 27 January 2025

[13] OECD https://www.oecd.org/en/publications/oecd-development-co-operation-peer-reviews-finland-2024_2a9a43a2-en.html

[14] Swissinfo https://www.swissinfo.ch/eng/swiss-politics/swiss-parliament-cuts-foreign-aid-budget/88466732

[15] https://www.lemonde.fr/en/international/article/2023/03/17/sweden-lowers-its-targets-for-development-aid_6019762_4.html

[16] https://www.theguardian.com/global-development/2025/jan/23/global-development-economics-donor-spending-refugee-oecd-world-bank-peak-aid

[17] https://www.rfi.fr/en/france/20250205-france-proposed-budget-cuts-slash-overseas-development-aid-coordinationo-sud

[18] https://www.devex.com/news/belgium-just-cut-its-foreign-aid-by-25-does-anybody-care-109320

هذا ويشير أعضاء إكفا إلى رصدهم لبوادر مقلقة من اليابان وحتى كوريا، اللذين رفعا مؤخراً دعمهما للمساعدات الإنسانية خلال عامي 2024 و2025. حتى الآن لم تعلن سوى عدد قليل من الجهات المانحة، إن وجدت، عن اتخاذها أي تدابير مهمة للمساهمة في معالجة فجوات التمويل الحالية، على الرغم من الضغط المكثف من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

2. المنهجية

تجمع النتائج المعروضة في هذا التقرير المعلومات المقدمة من أعضاء المجلس الدولي للوكالات التطوعية ومجتمع المنظمات غير الحكومية الأوسع نطاقاً، والتي حُصّلت من خلال مسح عالمي أجراه المجلس الدولي للوكالات التطوعية، بالإضافة إلى استطلاعات رأي قامت بها منتديات المنظمات غير الحكومية ومقابلات مع مخبرين رئيسيين واجتماعات مجموعات العمل ومواد متاحة علناً.

إجابات الاستبيان

لفهم تأثير تعليق المساعدات الخارجية الأمريكية، طرح المجلس الدولي للوكالات التطوعية استبياناً عالمياً على المنظمات غير الحكومية وشبكاتها في الفترة ما بين 27 يناير / كانون الثاني و 7 فبراير / شباط. تلقى الاستبيان 246 رداً من منظمات غير حكومية حيث جاءت 61% من الردود من منظمات غير حكومية وطنية ومحلية ومجتمعية متواجدة في جميع المناطق حيث لإكفا حضور. أجرت منتديات المنظمات غير الحكومية

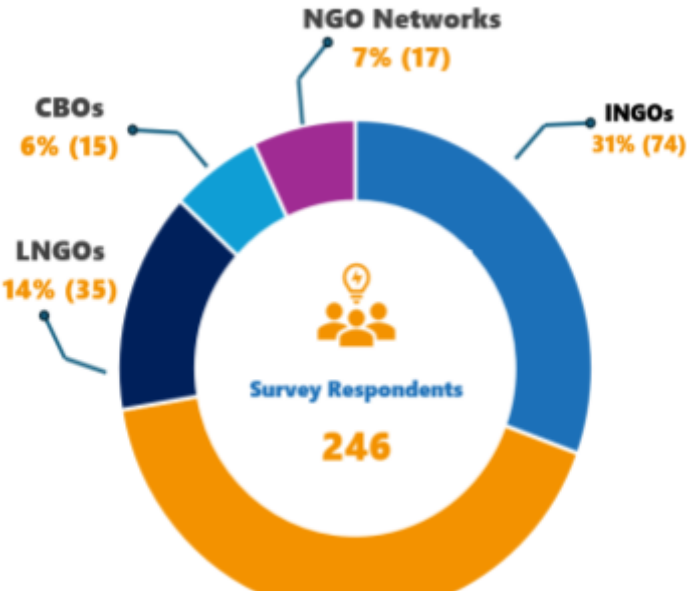

دراسات استقصائية على الصعيد القطري في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وإثيوبيا وسوريا والنيجر ونيجيريا وأوكرانيا وميانمار والأردن وباكستان وبولندا، ممثلةً وجهات نظر المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية على حد سواء.

تتوفر النتائج المفصلّة للاستبيان على صفحة موقع إكفا الإلكتروني التي تنشر موارد ذات صلة بقضية تعليق التمويل الأميركي.

المصادر الثانوية للبيانات

استُكملت هذه النتائج من خلال جمع بيانات مستمر من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية و مشروع ACAPS و منظمة IMPACT ومنصتي Global Aid Freeze Tracker وDefunding Crisis Impact Tracker، إلى جانب مدخلات من شبكات المنظمات غير الحكومية الأخرى مثل VOICE وشبكة NEAR. العديد من بيانات المنظمات غير الحكومية ومصادر بيانات ثانوية أخرى متاحة على صحفة موقع إكفا الإلكتروني التي تنشر موارد ذات صلة بقضية تعليق التمويل الأمريكي وتحمل عنوان: 90 Day US Funding Suspension Order Resources.

مقابلات مع مخبرين رئيسيين

بالإضافة إلى ذلك، أُجريت مقابلات مع 25 من أعضاء المجلس الدولي للوكالات التطوعية، شملت منظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. كما عقد المجلس الدولي للوكالات التطوعية مناقشات جماعية مركزة مع الأعضاء من خلال مجموعات العمل الخاصة بنا.

التحديات والقيود

أعدّ الدراسة الاستقصائية والتقرير في وقت لا تزال فيه العديد من المنظمات غير الحكومية تقيّم مستوى تأثير التغييرات في السياسة الخارجية للولايات المتحدة وتعليق التمويل. يتمثل القصور في أن المدى الكامل للتغيير الحالي في تأثير السياسة الخارجية للولايات المتحدة لا يزال غير موثّق بشكل كامل.

نظرة عامة على الجهات المستجيبة للاستبيان

تشهد نتائج الاستبيان الذي أجراه المجلس الدولي للوكالات التطوعية، إلى جانب بيانات المنظمات غير الحكومية والمقالات الإعلامية والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين، على التأثير الهائل لتعليق التمويل الأمريكي والأوامر التنفيذية على قدرة المنظمات غير الحكومية على تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من الأزمات.

- حالياً، 68٪ من المنظمات غير الحكومية الـ 246 المستجيبة تتلقى تمويلاً من الولايات المتحدة.
- تتلقى 41% من المنظمات غير الحكومية تمويلاً أمريكياً مباشراً. يشمل ذلك:
  - 20% من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية،
  - 23% من مكتب المساعدة الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
  - 17% من مكتب السكان واللاجئين والهجرة
- تتلقى 81% من المنظمات غير الحكومية تمويلاً أمريكياً غير مباشر، أي من خلال وسيط. يأتي هذا الدعم عبر الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية.

> *There are now people stranded all around the world after they've undergone years of standing in line to be vetted and approved for resettlement in the U.S.*
>
> **ICVA Member**

3. أرواح على المحك: التأثير الإنساني

في هذا القسم:

- **نظرة عامة على التأثير**
- **المساءلة أمام السكان المتضررين وتآكل الثقة**
- **انهيار الحماية والمسارات القانونية: أثر تعليق التمويل على النازحين**
- **تقليل المساعدات النقدية والقسائم**
- **لمحات قطرية**

3.1 نظرة عامة

كان لتعليق التمويل الأمريكي والأوامر التنفيذية ذات الصلة تأثير كبير على قدرة المنظمات غير الحكومية على الاستجابة بفعالية للأزمات الإنسانية، باعتبار الولايات المتحدة أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية في العالم. أسفر ذلك عن آثار سلبية عميقة على ملايين الأشخاص المتضررين من الأزمات في جميع أنحاء العالم: في حين لا تزال الأرقام قيد التحديد، كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قبل تعليق التمويل تقدم "صحة أفضل لـ 95 مليون شخص" من خلال توفير الرعاية الطبية الأساسية لهم، كما كانت تدعم تعليم 23 مليون طفل.[19]

وجد استبيان إكفا أن من بين 167 مستجيبًا يتلقون تمويلاً من الولايات المتحدة، 67% منهم أفاد بتلقي أوامر إيقاف العمل، مما أثّر على برامج إنقاذ الحياة في جميع أنحاء العالم.

تعليق ملايين الدولارات من التمويل الإنساني: أفاد 78% من المشاركين في الاستبيان بأن أوامر إيقاف العمل تؤثر على عقود تزيد قيمتها عن 100,000 دولار، حيث أفاد 39% من المستجيبين بأن هذه الأوامر تؤثر على تمويل بقيمة مليون دولار أو أكثر، علماً أن 68% من هؤلاء هم من المنظمات غير الحكومية الدولية.

[19] USAID: The Benefits and Upcoming Losses in Numbers

دون تمويل، يتوقف العمل الإنساني: أفادت المنظمات غير الحكومية عن تعليق ما يصل إلى 100% من برامجها. أشار 67% منها إلى التأثير السلبي المترتب على خدماتهم، ما بين تقليص حجم هذه الأخيرة وتوقفها الكامل. أعلن كل من المجلس الدنماركي للاجئين والمجلس النرويجي للاجئين و منظمة كاريتاس عن تأثر ميزانياتهم السنوية الحالية بنسبة 20% و40% مما اضطرهم إلى تعليق أو إنهاء برامجهم وشراكاتهم، إضافة إلى تقليص عدد موظفيهم بشكلٍ جذري.

> *Our LGBTIQ+ beneficiaries will lose access to vital public health services (including HIV, viral hepatitis and STI prevention and testing).*
>
> **National NGO**

الأثر واسع النطاق لتعليق المساعدات: عواقب مهددة للحياة عبر القطاعات المختلفة

أفاد المشاركون في الاستطلاع بأن جميع القطاعات الإنسانية قد تأثرت بالتعليق، حتى تلك التي مُنحت إعفاءات:

- إذ تعطلت الخدمات الطبية المنقذة للحياة، مما أدى إلى ارتفاع مخاطر الوفيات بسبب تعليق خدمات الوقاية من الكوليرا والملاريا وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية. يتوقع القيمون على برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أنه في حال عدم استعادة التمويل، قد يُصاب 8.7 مليون شخص إضافي بفيروس نقص المناعة البشرية، مع تسجيل 6.3 مليون حالة وفاة مرتبطة بالإيدز و3.4 مليون طفل إضافي يصبحون أيتاماً بحلول عام 2029.[20]
- توقفت مراكز التغذية العلاجية عن العمل، مما يهدد حياة الأطفال والنساء الحوامل الذين يعانون من سوء التغذية.
- الأطفال مرغمون على ترك المدرسة، لا سيما الأيتام منهم وأولئك المعرضين لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.
- عُلِّقت عملية توزيع المدخلات الزراعية للزراعة (البذور والأدوات). ما يعني ضياع موسم الزراعة القصير، الذي بدوره يؤدي إلى زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي والاحتياجات الإنسانية في المستقبل.
- فقدت مجتمعات اللاجئين إمكانية الانتفاع من خدمات الحماية الاجتماعية والخدمات القانونية والتمكين. اطّلع على المزيد أدناه.
- تأثر برامج المياه والتعليم والمأوى والنقد.

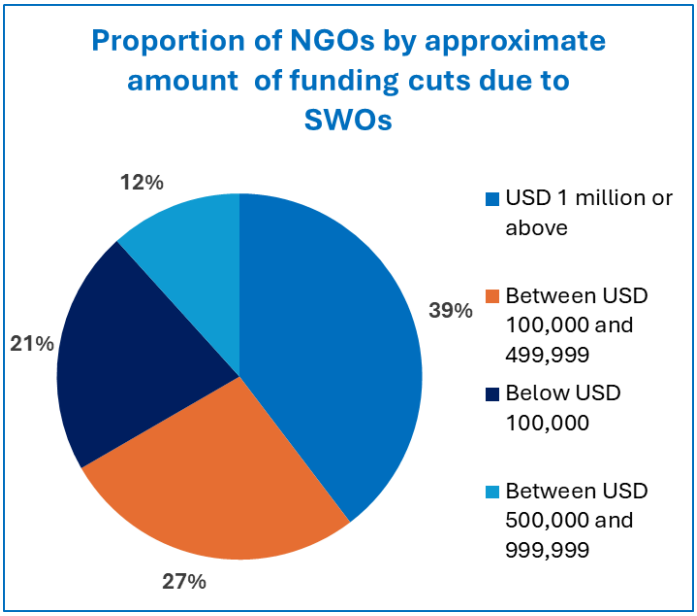

علاوة على ذلك، تم تعليق خدمات مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل، حيث أشار المستجيبون إلى تزايد مخاطر عمالة الأطفال والزواج المبكر والانقطاع عن الدراسة. سلط آخرون الضوء على التأثير الخطير لتعليق الخدمات القانونية وخدمات الدعم للناجيات والناجين من العنف الأسري، مما يجبر النساء على البقاء مع المعتدين عليهن ويجعلهن عرضة لخطر الموت.

20 https://www.breakingnews.ie/world/hiv-infections-could-leap-six-fold-if-us-support-dropped-un-chief-says-1728286.html

كما أن تعليق الدعم لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية يثير القلق بشدة: يقدر تحليل معهد غوتماتشر أن 130 ألف امرأة يُحرمن من وسائل منع الحمل يومياً خلال فترة تجميد التمويل، ليصل العدد الإجمالي إلى 3.4 مليون امرأة.[21] من المتوقع وفاة 8,340 امرأة نتيجة تعرضهن لمضاعفات أثناء الحمل والولادة.

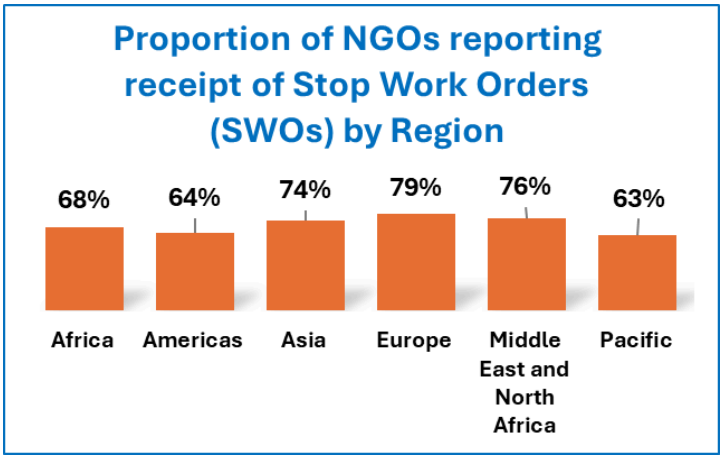

3.2 المساءلة أمام المتضررين وتآكل الثقة

يعد ضمان الجودة والمساءلة في العمل الإنساني أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للقطاع الإنساني، كما يتجلى في الانتشار الواسع لأطر العمل الرئيسية مثل تحالف المعيار الإنساني الأساسي (CHS) وميثاق اسفير الإنساني والمعايير الدنيا للاستجابة للكوارث. أكد مسؤولون كبار في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عام 2022،التزامهم بضمان أن تكون المساءلة أمام الأشخاص المتضررين محور العمل الإنساني القائم على المبادئ.

> *It is difficult to explain the sudden suspension to the people and our entire credibility is at stake.*
>
> Humanitarian Aid Worker
> **ICVA Member**

إلا أن التجميد السريع للبرامج الجوهرية زعزع الأسس التي تستند إليها هذه الالتزامات. يسعى أعضاء المجلس الدولي للوكالات التطوعية جاهدين لتنفيذ برامج طُوِّرت بالتعاون مع المجتمعات المحلية وتستجيب لاحتياجات المتضررين وتعكس وجهات نظرهم. غير أن العديد من هؤلاء الأعضاء يواجهون حالياً صعوبة في تفسير لمن يحتاجون هذه الخدمات الوضع والأسباب التي دفعت إلى تعليق البرامج.

سلط العديد من المشاركين في الاستبيان الضوء على انعدام ثقة المجتمعات المحلية وحيرتها إزاء التوقف الفوري تقريباً للبرامج دون سابق إنذار. هذا وأشار هؤلاء إلى تحديات أخرى، منها انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة وضعف البنية التحتية للاتصالات في العديد من السياقات، مما يشكل تحدياً أمام نشر المعلومات على نطاق واسع، علاوةً على نقص الموظفين المتاحين للقاء المجتمعات المحلية بسبب تجميد التمويل.

أفادت إحدى المنظمات غير الحكومية الوطنية بأن بعض أفراد المجتمع المحلي ظنوا أن المنظمة كانت تختلس الأموال، إذ لم يفهموا أن التمويل يمكن أن "يُسحب" من قبل الجهات المانحة. هذا وقد أدى عدم توجيه إشعار مسبق، إلى جانب الحاجة إلى وقف الإنفاق الفوري، بما في ذلك إنهاء عقود الموظفين، إلى ضياع فرصة إجراء تواصل مجتمعي فعّال أو حوار هادف.

[21] Family Planning Impact of the Trump Foreign Assistance Freeze | Guttmacher Institute

استجابة للوضع الراهن، شدد تحالف المعيار الإنساني الأساسي (CHS Alliance)، وهو عضو في المجلس الدولي للوكالات التطوعية، على الحاجة الماسة إلى الدفاع عن حقوق الناس وكرامتهم في ظل هذه الأزمة.[22]

المصدر: في هذا السياق، أصدر كل من المجلس الدولي للوكالات التطوعية وCHS Alliance بياناً مشتركًا **بشأن تأثير تعليق المساعدات الإنسانية ووقفها** على الأشخاص المتضررين.

3.3 انهيار الحماية والمسارات القانونية للنازحين

تعطلت برامج الحماية والمسارات القانونية للنازحين قسراً بشكل كبير نتيجة تعليق التمويل - بما في ذلك التمويل الموجه عبر مكتب السكان واللاجئين والهجرة - والأوامر التنفيذية، كتعليق برنامج قبول اللاجئين في الولايات المتحدة . [23].

أدى هذا التأثير المشترك إلى إجبار الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على تقليص أو تعليق المساعدات الحيوية بشكل جذري، تاركة أعداداً هائلة من النازحين قسراً وعديمي الجنسية دون دعم.

هذا وقد توقفت التدخلات الرامية لتوفير الحماية الأساسية للنازحين، بما في ذلك تلك المتمحورة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم سبل العيش والبرامج التعليمية

[22] CHS Alliance, Unwavering solidarity: Defending people's rights and dignity in this time of crisis, 7 February

[23] https://www.uscis.gov/humanitarian/refugees-and-asylum/usrap

"انقلبت حياتنا رأساً على عقب وتشتت شملنا."

الأولويات والتصورات المجتمعية في القضارف، السودان

بعد عامين من الصراع المتواصل، يشهد السودان أزمة إنسانية كارثية. حتى قبل التخفيضات الأخيرة التي أجرتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كانت تواجه الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وضعاً تفوق فيه الاحتياجات الإنسانية في السودان الموارد المتاحة بفارقٍ كبير.

تشير نتائج دراسة حديثة أجرتها منظمة Ground Truth Solutions في كل من جنوب دارفور و القضارف إلى أن العديد من الأشخاص يواجهون صعوبات جمة في الحصول على المساعدات التي يحتاجونها بشدة، إذ يعيشون في حالة دائمة من الخوف والذل بسبب عدم قدرتهم على إعالة أسرهم. بالرغم من أن أقل من نصف المشاركين في الاستبيان أفادوا بتلقيهم مساعدات إنسانية، إلا أن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن الغالبية العظمى ممن حصلوا على الدعم أكدوا أنه لم يكن كافياً لتلبية احتياجاتهم الأكثر إلحاحاً.

في جنوب دارفور، لعبت المبادرات المجتمعية دوراً رئيسياً في سد هذه الفجوات، حيث تلقى أكثر من ثلث المستجيبين دعماً من مبادرات مجتمعية في العام الماضي.

غالباً ما يأتي هذا الدعم على شكل مساعدات غذائية، لا سيما عبر المطابخ المشتركة. تضررت هذه المبادرات جراء التخفيضات الأخيرة التي أجرتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مما أجبر العديد من المطابخ المشتركة على الإغلاق في جميع أنحاء البلاد.

المساءلة ليست "ترفًا". في ظل الأزمات الحادة وتقلّص الميزانيات، لا بد لأصوات المجتمع المحلي أكثر من أي وقت مضى أن تحرّك عملية صنع القرار، وإلا فإننا نفشل فشلاً ذريعاً في الوفاء بمهمتنا الإنسانية الأساسية.

[24]منظمة Ground Truth Solutions

[24] "Our lives have been turned upside down and scattered." Community priorities and perceptions in Gedaref, Sudan — Ground Truth Solutions

> *When the IDPs and community members perceive the humanitarian actors are grossly abandoning them, it may be a push factor for negative coping mechanisms, secondary displacements, or even resorting to joining gangs or armed groups as survival means.*
>
> **NGO in Nigeria**

تمويل مكتب السكان واللاجئين والهجرة

كان تمويل مكتب السكان واللاجئين والهجرة بوزارة الخارجية الأميركية بمثابة شريان الحياة للعديد من السكان النازحين. سلطت المنظمات غير الحكومية الضوء على أن المنح الصغيرة التي يقدمها المكتب ساهمت في تمويل الأنشطة في مناطق لا توجد فيها أي جهة أخرى تقدم الخدمات، كالدعم لطالبي اللجوء غير القادرين على الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والمساعدات الطارئة.

برنامج الولايات المتحدة لقبول اللاجئين

بعد صدور الأمر التنفيذي حول هيكلة برنامج قبول اللاجئين في الولايات المتحدة (USRAP)، أُلغيت جميع الرحلات الجوية المخصصة لإعادة توطين اللاجئين إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك رحلات 10,000 لاجئ حُجزت تذاكرهم عليها مسبقاً.[25]

مع اقتراب موعد إعادة توطينهم، بدأ اللاجئون في نقل وبيع ممتلكاتهم استعداداً للانتقال إلى الولايات المتحدة. تفيد التقارير بأن المعلومات التي تشارك مع اللاجئين ممن ينتظرون إعادة توطينهم شحيحة بسبب أمر وقف العمل. يتفاقم القلق والارتباك نتيجة نقص المعلومات المتوفرة بالغات اللاجئين؛ حيث توقفت خدمات الترجمة كما أنه وبسبب تجميد التمويل، تواجه المنظمات غير الحكومية صعوبة في تقديم دعم يتجلّى في تدخلات تطال الصحة النفسية والرفاه النفسي-الاجتماعي.

إن إعادة التوطين ليست مجرد حل دائم للاجئين، بل تُعد أيضاً أداة حماية رئيسية للفئات الأكثر عرضة للخطر وهي تدل على الالتزام بالنظام الدولي لحماية اللاجئين وتقاسم المسؤولية العالمية. أعربت المنظمات غير الحكومية عن قلقها إزاء التراجع العالمي عن المكاسب المهمة التي تحققت في السنوات الأخيرة، لا سيما فيما يتعلق بتوسيع سبل الوصول إلى حلول إعادة التوطين في بلدان ثالثة و حول المسارات القانونية الأخرى.

أمر تنفيذي بشأن أمن الحدود

علاوة على ذلك، أدى الأمر التنفيذي الخاص بأمن الحدود[26] إلى ترك العديد من النازحين قسرياً، الذين كان من المقرر دخولهم الولايات المتحدة بشكل قانوني، عالقين وفي حالة من الانتظار - وتحديداً على الحدود الأمريكية المكسيكية. تفيد المنظمات غير الحكومية التي تقدم الدعم لهؤلاء بأن العديد منهم لن يتمكنوا من العودة إلى ديارهم بسبب العنف السائد في بلادهم.

بالإضافة إلى ذلك، تتوقع المنظمات غير الحكومية الناشطة في المنطقة أن يواجه آلاف الأشخاص مخاطر متزايدة وقصوراً في الخدمات الأساسية، مما سيؤثر على نطاق أوسع عبر جميع أنحاء أمريكا الجنوبية. مع تضاؤل فرص المسارات القانونية و تراجع الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية في بلدان الأصلية، سيضطر الفارون من الاضطهاد والصراع والعنف إلى سلوك طرق أكثر خطورة مما يجعلهم

[25] see for example Stories of Impact: Trump Refugee Ban and Funding Halt - Google Docs

[26] ....EO, see supra note

عرضة للمهربين والمتاجرين بالبشر، أو أسوأ من ذلك. بسبب أمر وقف العمل، توقفت العديد من البرامج التي كانت تدعم للاجئين والمهاجرين في أمريكا الجنوبية، لا سيما في المناطق التي تشهد تدفقات حادة لهؤلاء، مثل فجوة دارين.

3.4 تعليق المساعدات النقدية وقسائم الشراء

أحدثت المساعدات النقدية لقسائم الشراء تحولاً في مجال المساعدات الإنسانية، إذ منحت المتضررين من الأزمات مزيداً من القوة والقدرة على الاختيار، حتى في أكثر الظروف صعوبة. لا يقتصر دور المساعدات النقدية على إنقاذ الأرواح فحسب، بل إنها أيضاً أكثر كفاءة وفعالية: فقد أظهرت الأبحاث أن فعالية السيولة النقدية سمحت بالوصول إلى عدد أكبر من الأشخاص بنسبة 18% مقارنة بالمساعدات الغذائية العينية.[27] إن تحويل الأموال إلى المحتاجين أسرع بكثير من توزيع المواد الغذائية أو السلع المادية، مما يدعم الأسواق المحلية والمنتجين المحليين. تأثرت هذه البرامج أيضًا بالتعليق. في حين تتلقى برامج النقد مقابل المواد الغذائية إعفاءات، ليس هو الحال مع البرامج النقدية متعددة الأغراض وفقًا لأعضاء المجلس الدولي للوكالات التطوعية. هذه انتكاسة للكفاءة والاختيار الشخصي والاقتصادات المحلية. لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، يمكن الاطلاع على تدوينة شبكة CALP.

3.5 لمحات قطرية

استناداً إلى مساهمات أعضاء المجلس الدولي للوكالات التطوعية، توضح الأمثلة التالية - وإن كان بشكلٍ جزئي - تأثير التحول في السياسة الأمريكية على من نخدمهم. لن يظهر التأثير الكامل على حياة البشر وصحتهم ورفاههم إلا في الأسابيع والأشهر والسنوات المقبلة.

غرب ووسط أفريقيا

بوركينا فاسو

أفادت إحدى المنظمات غير الحكومية واحدة أن تعليق التمويل يؤثر على أكثر من 250,000 امرأة وأكثر من مليون طفل دون سن الخامسة، إذ سيفقدون إمكانية الوصول إلى المراكز الصحية المجتمعية والخدمات المنقذة للحياة التي تقدمها هذه المنظمة.

تشاد

في تشاد، توقف الدعم المقدم للاجئين الذين فرّوا من العنف المروّع في إقليم دارفور في السودان. مكنهم من التعافي من الصدمة التي تعرضوا لها، وأصبحوا أكثر اعتماداً على أنفسهم، كما أتاح لهم إرسال أطفالهم إلى المدرسة. نتيجة للتجميد وعدم تمويل أو دفع أجور الأساتذة، يعجز 32,000 طالب وطالبة من طلاب التعليم الثانوي الملتحقين في أحد برامج المنظمات غير الحكومية عن متابعة تعليمهم. عليه جرى الاستغناء عن خدمات الموظفين المحليين والعديد منهم من اللاجئين.

ساحل العاج

في ساحل العاج، لم يعد بإمكان 33,188 من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية تلقي علاجهم. يشمل ذلك 31,995 بالغاً و1,193 طفلاً كانوا يستفيدون من الخدمات المقدمة في 92 مركزاً صحياً عبر 9 مناطق و24 مقاطعة. جميع هذه الخدمات معلّقة الآن.

[27] ODI, Doing cash differently: how cash transfers can transform humanitarian aid, September 2015

النيجر

يواجه النيجر العنف المسلح والصدمات المناخية، مما يعطل التعليم ويشرد الأسر ويدفع الشباب إلى شبكات التطرف. وفّر أحد أعضاء المجلس الدولي للوكالات التطوعية مساعدات نقدية وقسائم لتقديم الدعم للفئات الضعيفة ولمساعدة الأطفال على البقاء في المدارس. إلا أنه بسبب قرار التعليق، لم يعد بإمكان أكثر من 21,000 شخص في النيجر اليوم الاستفادة من هذه المساعدات النقدية والقسائم لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

نيجيريا

- أدى تعليق المساعدات الغذائية الحيوية والتدخلات الغذائية المستهدفة بشكل مباشر إلى حرمان أكثر من 55,000 طفل دون سن الخامسة و11,000 امرأة حامل
- ونظراً لتعليق عمل 11 مرفق صحي، حُرم أكثر من 81,000 شخص من تلقي استشارات طبية خارجية.
- تأثرت أيضاً عمليات الولادة الخاضعة لإشراف قابلات متمرّسات، مما أدى إلى زيادة مخاطر وفيات الأمهات والرضع والمضاعفات الصحية.
- توقفت الاستشارات الطبية للأمراض المعدية وغير المعدية و التي استفاد منها حتى الآن 85,402 شخصاً.
- سيُحرم أكثر من 30,000 طفل من خدمات حماية الطفل، مما سيزيد من تعرضهم للعنف وسوء المعاملة والاستغلال والعمل القسري.
- سيفقد 31,700 شخص نفاذهم إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية، بينما سيحرم 26,300 شخص من المياه النظيفة.
- يستفيد حوالي 60,000 فرد من المساعدات الغذائية، بينما يحصل نحو 55,000 طفل دون سن الخامسة على مكملات غذائية، وتتلقى أكثر من 11,000 امرأة حامل على أغذية مدعمة أو مساعدات نقدية أو قسائم. - المنظمة غير الحكومية الدولية

آسيا والمحيط الهادي

أفغانستان

من المتوقع أن يكون التأثير ملحوظاً، خاصة في قطاعات مثل التعليم والحماية والزراعة والمياه والصرف الصحي والنظافة، إذ كانت أفغانستان تعاني من أعلى معدلات الإصابة بالكوليرا والإسهال المائي الحاد في جميع أنحاء العالم، حيث سُجِّلت أكثر من 175,000 حالة إصابة في عام 2024، حتى قبل توقف التمويل. يحتاج 21 مليون أفغاني في عام 2025 إلى دعم في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة.[28] لذلك فالتعليق يعني:

- حرمان أكثر من 9 ملايين شخص من إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية وخدمات الحماية، بما في ذلك تعليق حوالي 600 فريق صحي متنقل وعيادات صحة الأسرة ومراكز المشورة.
- وفاة أم كل ساعتين بسبب مضاعفات الحمل التي يمكن الوقاية منها، مما يجعل أفغانستان واحدة من أكثر دول العالم فتكًا بالنساء أثناء الولادة.

بنغلاديش

أفاد أحد أعضاء المجلس الدولي للوكالات التطوعية بأن تدخلاتهم الإنسانية لصالح لاجئي الروهينغا في بنغلاديش تواجه اضطرابات شديدة بسبب غياب الإعفاء ونتيجة لذلك:

---

[28] Afghanistan HRP 2025

- يواجه أكثر من 47,000 لاجئ من الروهينغا خطر فقدان حصولهم على مياه صالحة للشرب.
- سوف يُحرم أطفال الروهينغا- الذين نجا العديد منهم من سوء المعاملة والاستغلال - من خدمات الصحة العقلية الأساسية.
- سوف تفقد مجتمعات بأكملها إمكانية الوصول إلى خدمات الصرف الصحي وإدارة النفايات، مما يزيد من خطر الإصابة بالأمراض التي تهدد الحياة ويزيد من تدهور الوضع الإنساني المتردي أصلاً.

بابوا غينيا الجديدة

ستفقد هذه الدولة المعرضة للكوارث 86,000 شخص في المناطق شديدة الخطورة، إذ سيحرمون من المساعدة الضرورية للتعافي من الزلازل وأمواج تسونامي والثورات البركانية والانهيارات الأرضية والفيضانات.

أوروبا

أوكرانيا

توقفت في أوكرانيا عمليات تطهير 350,000 متر مربع من الأراضي الملوثة بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة - أي ما يعادل 50 ملعب كرة قدم.

الشرق الأوسط

سوريا

أعربت إحدى المنظمات غير الحكومية وهي عضوة في المجلس الدولي للوكالات التطوعية العاملة في البلاد عن قلقها العميق من أن أمر وقف العمل وغياب الإعفاء سيتركان 10,000 أسرة دون دعم طارئ، كانت تعوّل عليه في الأسابيع والأشهر المقبلة.

توقفت الآن العديد من البرامج الضرورية، ومنها:

- تقديم مساعدة نقدية متعددة الأغراض لـ 2,500 أسرة تضم أمهات حوامل ومرضعات كان من المقرر أن تبدأ في فبراير/شباط وتستمر لمدة ستة أشهر.
- توزيع سلال غذائية على 500 أسرة في دير الزور كان من المقرر أن تبدأ في فبراير/شباط.
- إمداد 2,000 أسرة بمستلزمات الشتاء وبملابس أطفال شتوية.
- توزيع مستلزمات نظافة صحية وأخرى خاصة بالدورة الشهرية على 5,000 أسرة كان من المقرر توزيعها هذا الأسبوع.

شرق وجنوب أفريقيا

سيفقد أكثر من 300,000 شخص تضرروا من الأعاصير والفيضانات في ملاوي وموزمبيق وزيمبابوي ومدغشقر الدعم اللازم للحصول على للمياه النظيفة والصرف الصحي والمأوى.

إثيوبيا

- سيفقد أكثر من 68,000 شخص انقلبت حياتهم رأساً على عقب بسبب النزاع فرصة الحصول على مياه شرب مأمونة، مما يجعلهم عرضة للإصابة بأمراض يمكن الوقاية منها.

- سيتعرض ما يقرب من 50,000 امرأة وفتاة، بمن فيهن بعض حوامل ومرضعات، لخطر سوء تغذية قد يكون فتاكاً.
- ستفقد أكثر من 1,000 امرأة وفتاة مستضعفة ناجية من العنف إمكانية الحصول على الطعام والمأوى والأمان.
- ستفقد 3,600 أم الدعم اللازم لرعاية 11,500 طفل دون سن الثانية، مما يعرضها لخطر سوء التغذية والمرض.

جنوب السودان

تُقدَّم الخدمات لـ 180,000 نازح داخلياً في 10 مخيمات في جنوب السودان، لكن تعذّر صيانة البنية التحتية يهدد استمرارها.

الأمريكتان

في بلدان مثل الإكوادور وكولومبيا، عُلّق أيضاً الدعم المقدم للناجيات من العنف على يد شركائهن السابقين أو أزواجهن. جميعهن يشعرن بأنهن عرضة مجدداً لسوء المعاملة من قبل المعتدين السابقين، أو للاستغلال من قبل عصابات الاتجار بالبشر

هندوراس وغواتيمالا

في هندوراس وغواتيمالا، ستفقد أكثر من 22,000 امرأة وفتاة إمكانية استخدام أماكن آمنة والحصول على استشارات قانونية تحميهن من العنف الأسري.

بيرو

في بيرو، توقفت البرامج التي تساعد الفارين من الأزمة السياسية والاقتصادية في فنزويلا على الاندماج في البلد، حيث يرتفع في غياب مثل هذه البرامج، خطر محاولتهم الوصول إلى الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك.

الولايات المتحدة الأمريكية

يوجد في الولايات المتحدة أكثر من 850,000 شخص من 17 دولة محددة يحظون بحماية مؤقتة. من شأن إنهاء هذه الصفة أو هذا الوضع أن يترك أثراً مدمراً على هؤلاء الأفراد، مما يعرضهم لخطر الترحيل والإبعاد إلى بلدانهم.

حتى الأفراد المقبولين قانونيا في الولايات المتحدة ويتمتعون بإفراج مشروط إنساني بات وضعهم على المحك. يشمل ذلك:

- أكثر من 530,000 فرد يتمتعون بالإفراج الإنساني المشروط في إطار برنامج الدخول المشروط لكوبا وهايتي ونيكاراجوا وفنزويلا
- و أكثر من 220,000 شخص ضمن برنامج "متحدون من أجل أوكرانيا
- و أكثر من 930,000 شخص دخلوا عبر تطبيق سيبيبي وان (CBP ONE) التابع لوكالة الجمارك وحماية الحدود على الحدود الجنوبية.

رسالة من أفغانستان:

أملٌ يتبدد: نضال المرأة في معركة الاستقلال والفرص

عمل العديد من أعضاء المجلس الدولي للوكالات التطوعية في أفغانستان في شراكة مع الشعب الأفغاني والمنظمات غير الحكومية المحلية. تمنح العديد من هذه البرامج الدعم والأمل للنساء والفتيات اللاتي يواجهن تحديات متزايدة تتمثل في التمييز بحقهن والقيود المشددة عليهن ونقص فرص حصولهن على الخدمات.

شاركت معنا شابة أفغانية، كانت تستفيد من هذه البرامج، قصتها:

"لم يقتصر هذا العمل بكسب الدخل والاستقلال المالي فحسب، بل أبقاني أيضا بعيدة عن العنف والتمييز الذي تتعرض لهما العديد من النساء والفتيات خارج منازلهن في ظل الحكومة الحالية.

ترك هذا القرار بصمة عميقة في حياتي الشخصية، إذ كان النشاط الوحيد الذي أبقاني منشغلة ونشطة في أفغانستان، فقبل ثلاث سنوات، حُرمت لأول مرة من فرصة الالتحاق بالجامعة. كنت طالبة في كلية الحقوق، ولم يتبق لي سوى فصل دراسي واحد على التخرج، لكن للأسف، توقفت رحلتي الدراسية قبل أن تكتمل.

بعد ذلك، في عام 2024، التحقتُ ببرنامج طبي ووصلت إلى الفصل الدراسي الثاني، ولكن للأسف أُغلق المعهد أيضاً. على الرغم من هذه الانتكاسات، وجدت في هذا العمل بصيص أملٍ وسلوى. كنت سعيدة لأنني على الأقل أستطيع العمل على الإنترنت من المنزل. أبقاني هذا العمل نشطةً وأتاح لي فرصة التواصل مع العديد من النساء في البلاد وخارجها.

بالنسبة للنساء والفتيات الأفغانيات، سلبت منّا الحكومة الحالية كل شيء تقريباً، ولم تترك لنا سوى فرص ضئيلة للبقاء والاستمرار في العمل. إذا تم حرماننا من هذه الفرص القليلة، لن نشعر بعد ذلك بأننا محسوبون كبشر. سنفقد تماماً أي أمل في مستقبل أكثر إشراقاً وسنُترك بلا أمل وحياة وعرضة لمشاكل نفسية حادة.

في نهاية المطاف، سنجد أنفسنا نعاني من اضطرابات عقلية شديدة ونشعر وكأننا نتلاشى تماماً.

أناشدكم بكل احترام ألا توقفوا هذه الأنشطة. تواجه النساء والفتيات الأفغانيات تحديات قاهرة وصعوبات مريرة، وهذا العمل يمثل أحد آخر بصيصات الأمل المتبقية."

4. الآثار المترتبة على منظومة العمل الإنساني

في هذا القسم:

- **لمحة عامة**
- **مكاسب التوطين في انحسار**
- **التخفيضات تطال عمليات التنسيق والتحليل وإدارة المعلومات**

> *We have had to lay off hundreds of staff. Which means we are not present on the ground – on key crises. In Chad, South Sudan ... where there's already too little attention, too little staff, too few*
>
> **INGO**

4.1 لمحة عامة

زعزع التعليق والأوامر التنفيذية استقرار النظام الإنساني العالمي. اعتمدت العديد من الوكالات الإنسانية على التمويل الأمريكي بشكلٍ كبير، مما جعل التوقف المفاجئ يؤثر سلباً على فعالية واستدامة الاستجابة الإنسانية الجماعية وعلى الوكالات نفسها كذلك.

أفاد 32% من المشاركين في استطلاع المجلس الدولي للوكالات التطوعية عن تأثرهم بهذا القرار، رغم عدم تلقيهم تمويلاً أمريكياً مباشراً أو حتى غير مباشر. شملت التأثيرات ما يلي:

- إيقافُ الأنشطة المشتركة مع الشركاء ترك تأثيراً سلبياً على الخدمات الحيوية وجودة البرامج.
- حصول تغييرات في احتياجات المجتمع وزيادة في التوقعات تجاه البرامج المُستمرّة.
- تراجع في عدد الشركاء المحتملين بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية.
- فقدان التمويل الأمريكي المتوقع وخشية من احتدام المنافسة على الجهات المانحة المتبقية
- ضربة كبيرة لآليات التنسيق بين المنظمات غير الحكومية.

يمثل التعليق تهديداً وجودياً للعديد من المنظمات غير الحكومية ولا سيما المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية (NNGOs) ومنظمات المجتمع المحلي، حيث أفادت 55% من المنظمات غير الحكومية التي شملها الاستطلاع عن آثار سلبية على القوى العاملة لديها، بما في ذلك حالات الإيقاف عن العمل وإنهاء الخدمة والإجازات غير مدفوعة الأجر. **إذ تتأثر آلاف الوظائف في كل مستوى من مستويات النظام الإنساني**، بدءاً من التوعية المجتمعية ومجال الرعاية الصحية مروراً بخدمات اللاجئين وإعادة التوطين وصولًا إلى مجالات المناصرة والتنسيق والسياسات والدعم.

الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الأثر الجسيم المترتب على قرار التعليق هي:

- نقص السيولة: تعتمد العديد من الوكالات على التمويل الأمريكي، وهي الآن **تستنزف احتياطياتها وأموالها غير المقيدة** - إن وُجدت - لسدّ فجوات التمويل غير المتوقعة والوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمعات والشركاء والموظفين والحكومات والموردين. تشير بيانات متتبع تجميد المساعدات العالمية - Global Aid Freeze Tracker إلى أن 22% من المنظمات غير الربحية لا تمتلك سوى موارد مالية تكفي تغطي شهراً واحداً فقط، في حين أن 12.5% فقط لديها موارد كافية لتغطية ستة أشهر.
- يعني استمرار التأخير في نظام الدفع أن **المبالغ المستحقة للمنظمات غير الحكومية** مقابل الأعمال المنجزة لم تُسدَّد بعد. تدين الحكومة الأمريكية للعديد من الوكالات بملايين الدولارات كتعويضات ومدفوعات تعاقدية، مما تسبب في حدوث مشكلات كبيرة في التدفق النقدي والسيولة لدى العديد من الوكالات.
- رغم الإعلان عن إعفاءات، فقد أثار الغموض المحيط بنطاقها وأهدافها **مخاوف بشأن التكاليف غير المؤهلة.** نظراً لحجم التمويل الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية، سيؤدي عدم تغطية بعض التكاليف إلى إفلاس العديد من المنظمات.

- في حين سيخفف تسريح الموظفين من النفقات المستقبلية، إلا أن الوكالات اضطرت إلى **تحمل تكاليف إضافية أو التخطيط لها** بسبب إنهاء خدمة الموظفين، كتعويضات عن فقدان الوظيفة ومدفوعات إنهاء الخدمة من الإشعار المسبق.
- سُدّدت عقود الموردين مسبقاً و استُلمت البضائع، إلا أنها لم توزَّع بعد، مما يمنع إمكانية استرداد تكلفتها،

كما أعربت الوكالات عن قلقها من **ارتفاع مخاطر القضايا القانونية المكلفة،** بسبب الإنهاء المفاجئ لخدمة الموظفين وعدم قدرتها على سداد مستحقات الموردين.

4.2 مكاسب التوطين في انحسار

مثلما كشفت العديد من عمليات تخطيط القدرات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية العاملة في الأوضاع الإنسانية، تعتمد هذه المنظمات في العادة على تمويل الشركاء الدوليين، حيث أنها تمتلك احتياطيات مالية محدودة أو تفتقر إلى التمويل غير المخصص وبالتالي تهدد أوامر وقف العمل الصادرة بحق هذه الوكالات استمراريتها،

> *No impact directly on our work, but possibly indirectly because now our local partner gets into trouble because of the commitments they can't hold because of*

حيث أشار المشاركون في الاستطلاع إلى أن العديد من المنظمات المحلية الصغيرة قد "أُغلقت"، إذ ضعفت قدرتها على تقديم المساعدات للمجتمعات المحلية وانحسرت قدرتها على الصمود، مما يحدّ من عدد الشركاء الممكن لهؤلاء (المشاركين في الاستبيان) العمل معهم في المستقبل. وفقًا لبيانات متتبّع تجميد المساعدات العالمية - Global Aid Freeze Tracker، سوف يتأثر حوالي 15,147 من المستفيدين المحليين من العقود الثانوية والمقاولين الفرعيين بأمر وقف العمل، وذلك حتى تاريخ 20 فبراير/شباط.

تُظهر نتائج الاستطلاع أن المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية تأثرت بشدة وهو ما تؤكده البيانات الصادرة عن منظمة Humanitarian Outcomes والتي تُشير إلى أن ما لا يقل عن 11 منظمة غير حكومية محلية ووطنية قد أُغلقت بالفعل، بينما اضطرّت 204 منظمات أخرى إلى تقليص عملياتها.[29]

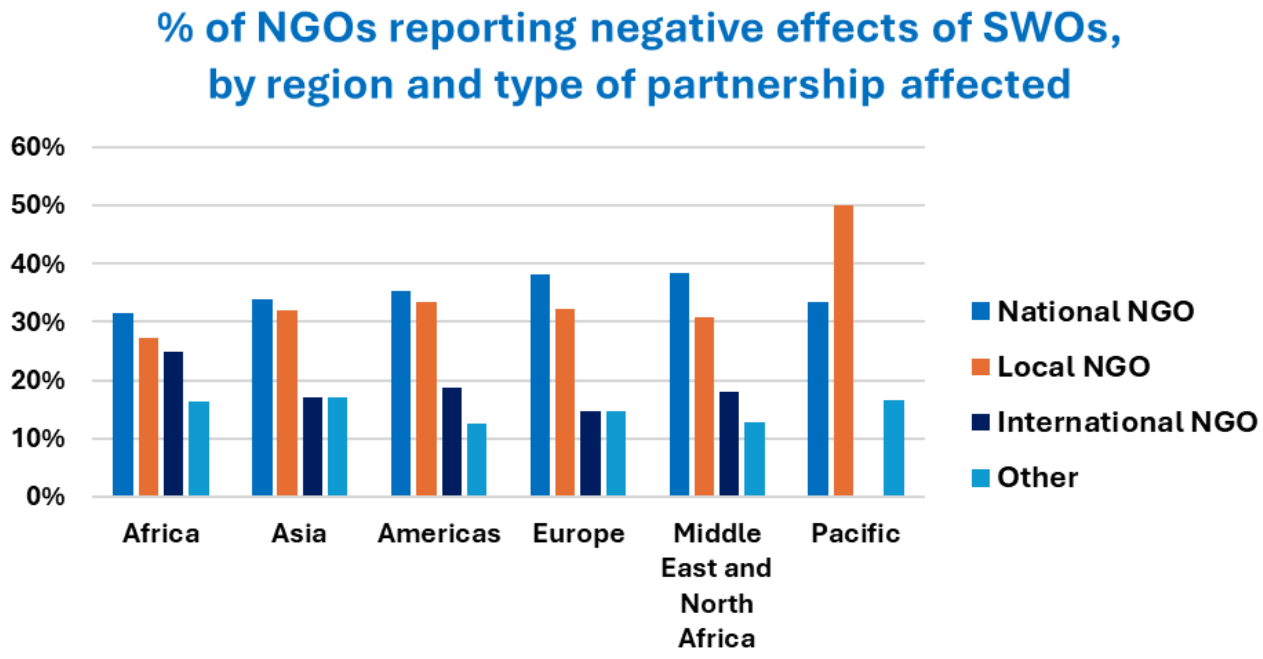

أعرب المشاركون في الاستطلاع من المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية عن مخاوفهم بشأن فقدانهم الموظفين المؤهلين، وتقويض ثقة المجتمعات والسلطات المحلية بعن والتعرض للمساءلة القانونية. يشعر العديد منهم وهم مندمجون تماماً في مجتمعاتهم الأهلية، بـ"ذنب جراء التخلي عن ناسهم"، كما يعتقدون أن سمعتهم كشريك موثوق به للمجتمع تضررت ويخشى بعضهم من إجراءات حكومية بحقهم أو تداعيات قانونية بسبب الإنهاء المفاجئ لعقود الموظفين والمشتريات. ذكر أحدهم: "نشهد تراجعاً كبيراً في ثقة الناس وموظفينا وزملائنا فينا."

وبالإضافة إلى تأثيرها المباشر على المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية الفردية، كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من أبرز الجهات المانحة المؤيدة لجدول الأعمال القيادة المحلية، حيث مولّت مبادرات لتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية ودعمت منتديات وشبكات المنظمات غير الحكومية - بما في ذلك المجلس الدولي للوكالات التطوعية - لإيصال أصوات هذه المنظمات؛ إلا أن هذه المبادرات البرمجية قد جُمّدت. يخشى أن تعاني المنظمات التي تقودها النساء واللاجئين (ات) والشباب كثيراً بسبب تأثرها سلباً ليس فقط بتجميد التمويل وإنما أيضاً بالتحولات التي طرأت على سياسات الولايات المتحدة في مجال حماية اللاجئين والتنوع.

[29] Humanitarian Outcomes, 3 March Defunding Crisis Impact Tracker

رغم الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية الدولية لمحاولة التخفيف من التداعيات السلبية على شركائها المحليين والوطنيين، من خلال الاستعانة باحتياطياتها الخاصة وتحويل مسار التمويل، أفادت المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية بأنها اضطرت إلى إغلاق ما يصل إلى 90% من برامجها وتسريح موظفيها. حاول بعض القائمين على هذه المنظمات تعويض النقص من خلال استخدام أموالهم الشخصية أو العمل بشكل تطوعي، إلا أن هذا النهج غير مستدام على المدى الطويل.

4.3 تخفيضات في التنسيق والتحليل وإدارة المعلومات

يُعتبر التنسيق المستقل بين المنظمات غير الحكومية، ولا سيما منتدى المنظمات غير الحكومية، عنصراً حاسماً في منظومة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات[30]. لمنتديات المنظمات غير الحكومية حضور في 96% من الأفرقة القطرية للعمل الإنساني، إذ تعتبر الهيئة الرائدة المسؤولة عن الإشراف على الاستجابة الإنسانية المشتركة بين الوكالات على المستوى الوطني، كما أنها تمثل الصوت الجماعي للمنظمات غير الحكومية، وتضمن التنسيق الفعّال بين أعضائها، مما يعزز كفاءة وفعالية الاستجابة الإنسانية. تساعد الوكالات الإنسانية على تحديد الاحتياجات وتلبيتها وسدّ الثغرات وتجنب تكرار الجهود وتساهم في تعظيم الكفاءة والحفاظ على سلامة العاملين في مجال الإغاثة، وتحقيق المعايير الإنسانية الأساسية، وتعزيز وصول المساعدات الإنسانية والتمسك بالمبادئ الإنسانية.

> *We are 50% BHA funded. SIDA/ECHO funding can cover until end of March but will have to downscale from March.*
>
> **INGO Forum**

في السنوات الأخيرة، عززت الولايات المتحدة، إلى جانب العديد من الجهات المانحة الإنسانية الأخرى، كفاءة العمل الإنساني وتحليله وسلامته من خلال الاستثمار في الدور الحاسم للتنسيق. كانت الولايات المتحدة من أبرز المانحين في دعم مشاركة المنظمات غير الحكومية في التنسيق بين الوكالات، كما لعبت اضطلعت بدورٍ ريادي في تعزيز آليات التنسيق التي تقودها هذه المنظمات. بالإضافة إلى ذلك، دعمت الولايات المتحدة مشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية في جهود التنسيق.

تقليص أدوار منتديات المنظمات غير الحكومية

تشير نتائج الاستطلاع أن 50% (17 من أصل 35) من أدوار المنظمات غير الحكومية الدولية/المختلطة اعتمدت على التمويل الأمريكي، مما يجعلها عرضة لمخاطر كبيرة. في حين حصلت بعض المنظمات غير الحكومية الدولية التي تستضيف هذه المنتديات على إعفاءات لمواصلة بعض أنشطتها، تستثني هذه الإعفاءات الأنشطة المتعلقة بالتنسيق، مما يقوض مباشرةً قدرة أمانات هذه المنتديات.

> *22 of 36 coordination positions in our context were BHA funded.*
>
> **NGO Forum**

نتيجة لذلك، أُغلقت إحدى أمانات المنظمات غير الحكومية، بينما تتوقع منتديات أخرى العمل لبضعة أسابيع أخرى فقط من خلال إعادة تخصيص الأموال المتوفرة. تبقى استدامة هذه المنتديات في المستقبل غير مؤكدة، حيث أن الدعم البديل من الجهات المانحة ليس مضموناً أو متاحاً بسهولة.

[30] The IASC was established by the UN General Assembly resolution 46/182 in 1991.

أما المنتديات الوطنية للمنظمات غير الحكومية، فوضعها أقل وضوحاً، حيث إن العديد منها لم يتلق تمويلاً مباشراً من الجهات المانحة في الأساس، بل كان يعتمد على أعضائه في توفير الموارد. من المتوقع أن يزداد ضعف هذه المنتديات مع تراجع تمويل المنظمات غير الحكومية الوطنية.

تقليص دور المجموعات

على المستوى الوطني، تواجه المنظمات غير الحكومية ضغوطًا لتقليص وظائف التنسيق المخصصة، بما في ذلك القيادة المشتركة للمجموعات وإدارة المعلومات. استجابت منظومة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لهذا الأمر بشكل استباقي: حيث أبدت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية استعدادها لمحاولة إدارة تقليص هيكل التنسيق الإنساني وذلك من خلال الحد من أدوار المجموعات لتقتصر على تقديم الدعم عن بُعد، والتركيز على التنسيق أو النهج القائم على المناطق.

في حين أن الوكالات تستغل الأزمات لتعزيز كفاءة التنسيق والمضي قدماً في تحسينه، إلا أن هناك مخاطر مرتبطة بهذه العملية، خاصة مع تراجع موارد تمويل وظائف التنسيق المتخصصة للمنظمات غير الحكومية. من أكثر ما يثير القلق، احتمال ضياع المكاسب الضرورية التي تحققت في تعزيز استقلالية قيادة المجموعات/القطاعات عن الوكالات الكبرى وزيادة تنوع وجهات النظر وضمان شمول المنظمات غير الحكومية. قد تصبح العودة إلى ازدواجية الأدوار القيادية للمجموعات أمراً واقعاً، مما قد يؤدي إلى هيمنة أكبر للأمم المتحدة على عمليات صنع القرار الاستراتيجي والتمويلي، وتقليص النهج المحلي وفقداناً لمساحة المنظمات غير الحكومية، ما لم تُتخذ تدابير للحفاظ على تأثيرها بطرق أخرى.

الآثار المترتبة على اتخاذ قرارات فعّالة

كانت أولى وظائف المنظمات غير الحكومية المستغنى عنها هي تلك المتعلقة بإدارة المعلومات وتقييم الاحتياجات. هذا وقد جرى تعليق مبادرات البيانات والتحليلات التي تقودها المنظمات غير الحكومية - وهي مبادرات حاسمة لدعم التخطيط القائم على الاحتياجات والمبادئ وتحديد أولويات المساعدة - على نطاق واسع. العديد من هذه المبادرات يواجه خطر التوقف.

تعتمد أعمال تقييم الاحتياجات والتخطيط للكثير من منظومة العمل الإنساني على الخدمات المتخصصة. علّقت شبكة أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة، وهي آلية الإنذار المبكر بالمجاعة، خدماتها الحيوية بالكامل، مما يقوض الجهود المبذولة لاستباق الأزمات الغذائية والتصرف المبكر تجاهها. تشير التقديرات إلى أن كل 1 يورو ينفق على العمل المبكر يوفر 7 يورو في الاستجابة الإنسانية، مما يمثل استخداماً فعالاً للاستجابة الإنسانية. أبرز أعضاء المجلس الدولي للوكالات التطوعية أنه بدون خدمات المعلومات والتحليل، سيواجهون صعوبة في إجراء تقييمات مجدية للاحتياجات وتحديد الأولويات. من شأن تخفيض هذه الخدمات أو فقدانها بشكل دائم التأثير بشكل مباشر على وضوح الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك تحديد الأثر الكامل للتخفيضات والتعليق في جميع القطاعات.

> *This is not just a financial crisis but a strategic battle for credibility, trust, and operational space.*
>
> **INGO in discussion with ICVA**

أمن البيانات

يمسّ خفض التمويل وتعليقه في أمن البيانات. يعد فقدان البيانات التشغيلية أو تعرضها للخطر من المخاطر الحرجة التي غالباً ما لا تُعالج أثناء التقليص السريع للعمليات أو إغلاقها:

- يمكن أن يؤثر فقدان البيانات التشغيلية على القدرة على التخطيط الفعال وتحديد الأولويات والاستجابة والرصد والإبلاغ، فضلاً عن القدرة على القيام بأنشطة المناصرة وتعبئة الموارد المستنيرة بالأدلة.
- يمكن للكشف عن البيانات الحساسة إلحاق الضرر بالسكان المتأثرين والمجتمعات المضيفة والعاملين في المجال الإنساني، ويمكن أن يعيق المنظمات الإنسانية في استجابتها.

وضعت مجموعة عمل مسؤولية البيانات المشتركة بين الوكالات قائمة مرجعية قصيرة حول كيفية إدارة البيانات عندما يتعين إغلاق مشروع ما بشكل غير متوقع، لدعم الوكالات المتأثرة بالتجميد للحد من فقدان البيانات التشغيلية ومنع انكشاف البيانات.[31]

المصدر: Data Responsibility in Rapid Scale-Down or Closure of Operations

تنسيق عالمي

على المستوى الدولي، تأثرت أيضاً جميع اتحادات المنظمة غير الحكومية العالمية الثلاثة الممثلة في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات - المجلس الدولي للوكالات التطوعية - وهي اللجنة الدولية لتنسيق المساعدات الإنسانية والتفاعل واللجنة التوجيهية للاستجابة الإنسانية - بسياسات المساعدات الخارجية الأمريكية الجديدة. وتدعم هذه الشبكات أعضاءها في تحديد الاحتياجات الإنسانية والاختناقات التشغيلية ومعالجتها وتصعيدها إلى صانعي القرار والجهات المانحة، وتبادل أفضل الممارسات، وضمان مشاركتهم في مجالات السياسات والتنسيق العالمية، التي تؤثر قراراتها على حياة الملايين من البشر.

[31] Data Responsibility Working Group, Data Responsibility in Rapid Scale-Down or Closure of Operations, February 2025

> *The humanitarian space will become much smaller, loss of synergies and cooperation partners, big effects on cluster and UN system with unforeseen consequences.*
>
> **INGO**

4. التهديدات التي تواجه العمل الإنساني القائم على المبادئ

في هذا القسم:

- **تسييس المعونة**
- **وصول المساعدات الإنسانية والأمن**

4.1 تسييس المعونة:

جميع الحكومات صاحبة القرار السيادي في صياغة استراتيجياتها الخاصة بالمعونة بما يتماشى مع أهداف سياستها الخارجية. إلا أنه من الضروري بنفس القدر حماية المبادئ الأساسية للمساعدة الإنسانية - أي الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلالية - بما يضمن وصول المعونة المنقذة للحياة إلى المحتاجين بغض النظر عن التحولات السياسية.

تطرح التغييرات الأخيرة في السياسة الأمريكية تحديات كبيرة لهذه المبادئ. أثار أعضاء جمع المجلس الدولي للوكالات التطوعية خلال المناقشات التي عُقدت معهم مخاوف بشأن العواقب المترتبة على العمل الإنساني القائم على المبادئ والتوصيات المتعلقة بحماية الحيز الإنساني.

فيما يلي ملخص لهذه المخاوف:

الإنسانية

إن الهدف الأساسي للمساعدات الإنسانية - والمتمثل في إنقاذ الأرواح والحد من المعاناة والحفاظ على الكرامة - تعثر بشدة بسبب تعليق التمويل المفاجئ والفوضوي، إلى جانب صدور الأوامر التنفيذية ذات الصلة. العواقب على المجتمعات المتضررة فورية ومدمرة. تُرك الملايين بدون مساعدات منقذة للحياة وخدمات أساسية وحماية. عندما تُحرم الفئات السكانية الأكثر ضعفاً، مثل اللاجئين والمهاجرين وأفراد مجتمع الميم عين + من المساعدة الإنسانية بسبب هويتها أو وضعها، فإن مبادئ الإنسانية والحياد تتقوض بشدة.

عدم التحيز

يجب تقديم المساعدات الإنسانية على أساس الحاجة فقط، دون تمييز. إلا أن ربط المساعدة بالاصطفاف الأيديولوجي أو السياسي يتعارض مع هذا المبدأ. يهدد التحول في سياسة المساعدات الخارجية الأمريكية بتحويل الموارد بعيداً عن الأزمات الأكثر إلحاحاً لصالح الأولويات

الجيوسياسية. كما أنه يهدد باستبعاد الفئات الضعيفة التي لا تتماشى احتياجاتها مع أولويات التمويل ذات الدوافع السياسية، لا سيما فيما يتعلّق بالخدمات التي تتمحور حول صحة المرأة وحمايتها.[32]

الحياد

> *While many humanitarian organisations are heavily dependent on US aid and are adopting a "wait and see approach" approach in the hope that funding will be restored and with that their ability to resume life-saving work, the humanitarian community risks allowing the political weaponization of aid to go unchallenged.*
>
> **INGO in discussion with ICVA**

يهدد التسييس المتزايد للمساعدات بتآكل الثقة في الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، مما يجعل عملها أكثر خطورة. كما ذكر أحد أعضاء المجلس الدولي للوكالات التطوعية : "السردية الأمريكية السائدة حول تسييس المساعدات تفسد كل عمليات تقديم المعونة". يمكن لهذا التصور أن يزيد من استهداف عمال الإغاثة ويهدد الوصول إلى مناطق الأزمات. في البيئات المضطربة سياسياً حيث تكون السياسة الخارجية موضع خلاف، يكتسي الحفاظ على الحياد أمر أهمية بالغة في ضمان أن تعمل المنظمات الإنسانية بأمان وفعالية.

الاستقلالية

من خلال إعادة تشكيل المساعدات كأداة للنفوذ الأمريكي بدلًا من كونها ضرورة إنسانية، فإن قدرة المنظمات الإنسانية على العمل باستقلالية معرضة للخطر. بالنسبة لأولئك الذين يعتمدون بشكل كبير على التمويل الأمريكي، المعضلة صارخة: الامتثال للأولويات السياسية المتغيرة أو مواجهة فقدان الدعم المالي الضروري. تهدد هذه الديناميكية بتقويض قدرة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على اتخاذ قرارات مستقلة قائمة على الاحتياجات.

في حين أن للحكومات الأولوية في تكييف سياسات المعونة، من المهم ألا تؤثر هذه التغييرات على المبادئ الإنسانية الأساسية التي يقوم عليها العمل الإنساني العالمي. إن الحفاظ على هذه المبادئ ليس فقط التزاماً أكبر، بل هو أيضاً ضروري للحفاظ على الثقة والوصول وفعالية جهود الاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

4.2 وصول المساعدات الإنسانية والأمن

تحتاج الوكالات الإنسانية إلى رضاء المجتمعات المحلية والسلطات عليها لصون أمن موظفيها ومن تخدمهم ولضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين. يؤثر التعليق سلباً على أمن عمال الإغاثة ووصولهم:

الأمن

سلّط المنتدى العالمي للأمن المشترك بين الوكالات (Global Interagency Security Forum - GISF) وهو عضو في إكفا، الضوء على أن تعليق التمويل الأمريكي للمساعدات الإنسانية يعطل عمليات الإغاثة في أوساط عالية الخطورة، مما يزيد من المخاطر الأمنية للمنظمات غير الحكومية وموظفيها. تحتاج الوكالات الإنسانية إلى رضى المجتمعات المحلية والسلطات عنها لكي تحافظ على أمن موظفيها ومن تخدمهم ولكي تتمكن من الوصول إلى السكان المتضررين:

[32] Humanitarian Practice Network, The US administration assault on DEIA is an assault on the humanitarian principles of humanity and impartiality, 12 February 2025

- زيادة المخاطر على عمال الإغاثة والبرامج: يترك التوقف المفاجئ للخدمات الأساسية المجتمعات المحلية في حالة من النسيان ويؤول إلى عدم دفع أجور المورّدين المحليين. تواجه المنظمات غير الحكومية، العاجزة على شرح بشكل كامل ما حصل للمجتمعات والسلطات المحلية والشركاء، إحباطات متزايدة وثقة متآكلة ومخاطر أمنية متزايدة في بيئات يكون فيها القبول هو مفتاح الوصول الآمن إلى المجتمعات المحلية. أصبحت البرامج التي تحتوي على مخزونات من المواد الغذائية والإمدادات الطبية والسلع الأساسية معرضة الآن للنهب والسرقة بسبب تدني التدابير الأمنية.
- التأثير على تنفيذ برامج الجهات المانحة الأخرى: نادراً ما يتم تمويل موظفي الأمن والموارد الأمنية التابعين لمنظمة غير حكومية دولية بشكلٍ كامل من قبل جهة مانحة واحدة، حيث تقسم التكاليف على عدة منح من أجل تحقيق الكفاءة البرنامجية وفعالية التكلفة. غالباً ما تموّل رواتب كبار موظفي الأمن الذين يشرفون على الاستجابات وإدارة المخاطر الأكثر تحدياً من التمويل الأساسي، ولكن الآن هذه الأموال يُعاد تخصيصها للحفاظ على قدرة المنظمة غير الحكومية على الوفاء بالتزاماتها. تأثر أكثر من 70% من أعضاء المنتدى العالمي للمنظمة غير الحكومية الدولية البالغ عددهم 130 عضواً بتعليق التمويل الأمريكي.

أصدر GISF توجيهات بشأن إدارة مخاطر أمنية ناشئة محددة خلال فترة التعليق:

إدارة المخاطر الأمنية أثناء فترات التعليق: دليل للمنظمات غير الحكومية

رضا السلطات

في حين عرضت بعض السلطات دعم المنظمات غير الحكومية لتواصل هذه الأخيرة تقديم خدماتها، إلا أنه أفيد عن توتر متزايد في العلاقات بين المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية. في بعض الحالات، كانت السلطات المحلية من بين الشركاء المباشرين الذين سُحب منهم التمويل. كما أن الإغلاق السريع للمراكز المجتمعية والإنهاء الفوري لعمل الموظفين و"المتطوعين" المجتمعيين الذين يتلقون حوافز مالية قد يكون مخالفاً لقوانين العمل الوطنية، مما يؤثر سلباً على العلاقات مع السلطات وعلى الثقة مع الموظفين والمجتمعات المحلية.

التأثيرات على الوصول المادي

سلط المشاركون في الاستطلاع الضوء على تأثير التعليق على الحضور المادي على مستوى المجتمع المحلي، بسبب عدم قدرة المنظمات على دفع إيجار المكاتب أو عقود استئجار المركبات أو شراء الوقود أو دفع أجور الموظفين.

كما أن التأثير المحتمل لتخفيضات التمويل على عمليات الطيران الخاصة بالخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة يثير أيضاً قلق المنظمات غير الحكومية التي تعتمد في كثير من الأحيان على هذه الخدمات وغيرها من الخدمات المشتركة. مثلت الأموال الأمريكية ما يقرب من 50٪ من التمويل العالمي للخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة في عام 2023، وسيؤثر تخفيض رحلات هذا البرنامج الجوية سلباً على وصول المنظمات غير الحكومية، حيث سيصبح من الصعب جدًا الوصول إلى بعض المناطق، كما سوف ينعكس سلباً على سلامة الموظفين وأمنهم، حيث ستضطر المنظمات غير الحكومية إلى اللجوء إلى وسائل نقل أقل أمانًا.

الحيز الإنساني

ثمة طفرة متزايدة من المعلومات الكاذبة والمضللة على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك من جانب الإدارة الأمريكية، بهدف تبرير التخفيضات في المساعدات الخارجية وتفكيك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. منذ تجميد التمويل الأمريكي، اشتد الخطاب السلبي المحيط

بالمساعدات، مما زاد من الشكوك العامة والتبرير السياسي للتدابير التقييدية.[33] تم استغلال موجة التضليل هذه لفرض المزيد من القيود على منظمات المجتمع المدني. يفيد بعض الأعضاء بأنهم يواجهون عقبات بيروقراطية وإدارية متزايدة، بما فيها ما هو برر في كثير من الأحيان بالإشارة إلى التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية. في صربيا، أفادت تقارير أن الشرطة داهمت مكاتب أربع منظمات مجتمع مدني، متذرعةً بمخاوف بشأن مزاعم إساءة استخدام أموال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.[34]

5. رد المنظمات غير الحكومية:
التعامل مع الأزمات والدعوة إلى التغيير

في هذا القسم:

- **التعامل مع التعليق**
- **المناصرة والإجراءات القانونية**
- **تأملات حول الممارسات الحسنى للجهات المانحة:**

سلط أعضاء المجلس الدولي للوكالات التطوعية والمنظمات غير الحكومية الشريكة الضوء على جملة من التدابير التخفيفية والمضادة التي يلجؤون إليها لتجاوز التعليق. على الرغم من الإجراءات التي تتخذها المنظمات غير الحكومية للتخفيف من تأثير التحول في سياسة

[33] Insecurity Insight
https://insecurityinsight.org/wp-content/uploads/2025/03/USAID-Freeze-Discussion-on-Social-Media-Protecting-the-Humanitarian-Space-in-the-Sahel-Region-February-2025.pdf

[34] https://europeanwesternbalkans.com/2025/02/25/serbian-authorities-raid-critical-csos-cite-trump-administrations-statements-on-usaid/

المساعدات الخارجية الأمريكية على المتضررين من الأزمة، إلا أن الوضع الحالي صعب للغاية. ضعف قدرات المنظمات غير الحكومية التنظيمية والسياسية والتنسيقية وتلك المتعلّقة بالمناصرة.

يأتي ذلك في وقت لا يمكن فيه تجاهل الحاجة إلى إصلاح النظام. تدعو المنظمات غير الحكومية إلى عدم التسرع في إجراء مثل هذه الإصلاحات، حيث يجب إجراء مشاورات واسعة مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك أولئك المتضررين من الأزمة.

التعامل مع التعليق

يتعين على كل وكالة متأثرة بأوامر إيقاف العمل اتخاذ قرارات مالية كبيرة ومراجعة ميزانياتها. أما على المستوى التشغيلي، شاركت المنظمات غير الحكومية أيضاً بنشاط في التخفيف من أثر أوامر وقف العمل. نظرًا لضيق الوقت المتاح للاستعداد للتعليق، اضطرت المنظمات غير الحكومية إلى اللجوء لجملة من التكتيكات للتخفيف من حدة التعليق، بما في ذلك بعض التكتيكات التي ستؤثر على المنظمات لأشهر وحتى لسنوات قادمة.

تشمل هذه التكتيكات:

- استخدام المدخرات الشخصية لتغطية أنشطة البرنامج للأطفال المستضعفين.
- مطالبة الموظفين بمواصلة العمل على أساس تطوعي.
- توظيف الاحتياطيات أو الأموال غير المقيدة، إن توفرت. تترتب تداعيات ملحوظة على هذا النهج فيما يتعلق بإدارة المخاطر التنظيمية ومدى وجاهة البرنامج في المستقبل.
- مطالبة الجهات المانحة الأخرى بتغطية المبلغ المعلق أو المنهي؛ وزيادة التمويل وخاصة ذلك غير المخصص؛ والسماح بمرونة في إنفاق أموالها الخاصة لضمان السيولة النقدية للمنظمة غير الحكومية.
- طلب الإعفاءات والاعتماد على موافقتهم في المستقبل.
- البحث عن تمويل بديل من جهات مانحة جديدة.
- الانتقال إلى الصناديق القطرية المشتركة و صناديق التمويل الجماعي الأخرى.
- الانتقال إلى تمويل المشاريع الاجتماعية.
- البحث عن مساهمة الكنائس والمغتربين والحكومات المحلية وأفراد آخرين في المجتمع الأهلي.

المناصرة والإجراءات القانونية

على الرغم من المخاطر المحتملة على تمويلهم، إلا أن العديد من أعضاء المجلس الدولي للوكالات التطوعية والشركاء من المنظمات غير الحكومية الأوسع نطاقًا أعلنوا علناً عن موقفهم من التحولات في المساعدات الخارجية والسياسة الإنسانية الأمريكية، من خلال بيانات مناصرة ونشاط إعلامي واتخاذ إجراءات قانونية. تركز المناصرة إلى حد كبير على تأثير التعليق على الأشخاص المحتاجين وتتحدث عن استمرار الدعم الكبير للمساعدات الخارجية بين القواعد الانتخابية، بما في ذلك في الولايات المتحدة. للوقوف على بيانات المنظمات غير الحكومية واستطلاعات الرأي حول المساعدات الخارجية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لإكفا.

المنظمات غير الحكومية تتخذ إجراءات قانونية

في رسالة مفتوحة إلى الكونغرس، دعت أكثر من 130 منظمة، المشرعين الأمريكيين إلى معارضة الجهود الرامية إلى وقف المساعدات الخارجية الأمريكية، بما في ذلك العمل الحاسم الذي تضطلع به الولايات المتحدة. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تسلط الرسالة الضوء على

أن استثمارات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي تشكل أقل من 1% من الميزانية الفيدرالية، تلعب دوراً حيويًا في مواجهة التحديات العالمية، مثل الوقاية من الأوبئة وتعزيز المرونة الاقتصادية والحد من الصراعات. أنقذت برامج مثل خطة بيبفار أي خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز، ونظام الإنذار المبكر بالمجاعة، والمساعدات الغذائية ملايين الأرواح واستفادت منها الشركات الأمريكية.[35]

صرح الأمين العام لتحالف Act العضو في المجلس الدولي للوكالات التطوعية، وهو تحالف ديني عالمي يضم 140 عضواً : "كأشخاص مؤمنين، نحن نؤمن بالواجب الأخلاقي لرعاية المهمشين - الأمهات والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين وطالبي لجوء والمهاجرين وجميع الذين يواجهون الظلم المنهجي. لطالما كانت المساعدات الخارجية دليلاً على الإنسانية المشتركة؛ تهدد التخفيضات المفاجئة في التمويل قدرة المنظمة غير الحكومية الدولية والمحلية على إدامة على الخدمات الأساسية.[36]

في 10 فبراير/شباط، رُفعت دعوى القضائية بين باسايتو - Pacito . ضد الرئيس الأميركي ترامب في المنطقة الغربية بواشنطن. يُطلب من المحكمة إعلان عدم قانونية الأمر التنفيذي الخاص بتعليق برنامج قبول اللاجئين في الولايات المتحدة، وإلغاء جميع تطبيقات الأمر التنفيذي، واستعادة التمويل المتعلق باللاجئين.

تم رفع الدعوى القضائية من قبل المشروع الدولي لمساعدة اللاجئين (IRAP) نيابة عن ثلاثة من أعضاء المجلس الدولي للوكالات التطوعية: هيئة الخدمات الكنسية العالمية - Church World Service (CWS)، ورابطة غوث المهاجرين العبرانيين، وخدمات المجتمع اللوثري في الشمال الغربي - Lutheran Community Services Northwest (LCSNW) ، التي أعاق تعليق برنامج قبول اللاجئين في الولايات المتحدة وتمويله قدرتها على تقديم الخدمات الضرورية للاجئين في الولايات المتحدة وخارجها. تمثل الدعوى القضائية أيضاً المدعين الأفراد المتضررين، بما في ذلك اللاجئين الذين ألغي سفرهم إلى الولايات المتحدة في غضون مهلة قصيرة، والعائلات التي تأمل في لم شملها بعد سنوات من الانفصال، وكفيل مجتمعي محلي.

تجادل الدعوى القضائية بأن تعليق اللجوء، بما في ذلك تنفيذه الفوضوي من قبل الوكالات الفيدرالية، غير قانوني، وأنه ينتهك سلطة الكونجرس في سن قوانين الهجرة، وأن أوامر وزارة الخارجية بوقف العمل تنتهك المتطلبات التنظيمية الأساسية. يتوقع المشروع الدولي لمساعدة اللاجئين (IRAP) رفع أمر قضائي على مستوى البلاد بشأن كلا الأمرين في الأيام المقبلة.[37]

سيأتي الحكم في هذه القضية بعد أن أوقف قضاة آخرون بالفعل تجميد الإنفاق المحلي الإجازة الإدارية لآلاف من موظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. مؤخراً- ومن المحتمل أن يكون لذلك تأثير إيجابي على الأشخاص المتضررين من الأزمات - منع أحد القضاة الإدارة من تنفيذ أي إلغاء للعقود أو أوامر وقف العمل، على الأقل ريثما يتم النظر في المزيد من الدعاوى القضائية.[38]

---

[35] See Save US Foreign Aid, Tell Congress to Save U.S. Foreign Assistance

[36] ACT, General Secretary Statement, 11 February 2025

[37] see for more: New Lawsuit Challenges Trump Suspension of Refugee Resettlement Program and Freeze of Refugee Funding, HIAS, 10 February 2025

[38] Politico, Judge Orders Trump Administration to restore funds for foreign aid programs, 13 February

تأملات حول الممارسات الحسنى للجهات المانحة:

التمويل عالي الجودة والمرونة بمثابة شريان الحياة في الأزمات

> One key lesson for the NGO sector is the need to reduce over-dependence on a single donor in the future. Strengthening joint efforts to diversify funding sources will be essential. Additionally, greater efficiency can be achieved through improved coordination and complementarity in service delivery and advocacy.

تشهد نتائج مسح المجلس الدولي للوكالات التطوعية على أهمية التمويل الجيد والمرن - فقد كان شريان الحياة للوكالات. من بين التدابير التخفيفية التي تم تسليط الضوء عليها باستمرار، القدرة على استخدام التمويل المرن غير المخصص (لمن كان لديه هذا التمويل) لدعم احتياجات البرمجة المنقذة للحياة والحفاظ على تكاليف الموظفين الأساسيين وتكاليف المكاتب للشركاء المحليين والوطنيين.

من بين آليات التمويل الأقل تأثراً حتى الآن، آليات الصناديق المجمعة الإنسانية. في اجتماع عُقد مؤخراً لمجتمع الممارسين لصناديق التمويل الجماعي ، أفادت معظم الصناديق حتى الآن بأنها أقل تأثراً. سعى البعض منها إلى دعم الشركاء من خلال الإفراج المبكر عن المنح وتوفير الدعم المالي للحفاظ على قدرات هؤلاء التنظيمية الأساسية.

كما سلط تجميد التمويل الأمريكي الضوء أيضاً بالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية التي شملها الاستطلاع، لا سيما المحلية والوطنية منها، على الحاجة إلى مصادر تمويل متنوعة وعلى عواقب الاعتماد على جهة مانحة واحدة. ذكر البعض اهتماماً متجدداً بتوليد الدخل من خلال الأصول والخدمات، بما في ذلك إطلاق مبادرات المشاريع الاجتماعية. يتطلع آخرون إلى جهات مانحة حكومية أخرى أو غير تقليدية، ومؤسسات خيرية خاصة في محاولة لسد الثغرات التي خلفها التمويل الأمريكي. يبدو على المدى القصير، أن الثقة ضعيفة بإمكانية الحصول على التمويل. بالنسبة للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، يظل التحدي قائماً في السياقات شحيحة الموارد، مع محدودية الدعم الحكومي الوطني أو دعم القطاع الخاص المحدود، هذا علماً أن مصادر التمويل البديل لا زالت محدودة. بالنسبة لنظام التمويل الإنساني الشامل، هناك دعوة ملحة لتنويع قاعدة الجهات المانحة، واستكشاف آليات تمويل مبتكرة، وزيادة الاستثمار في التوطين والتمويل الاستباقي، وضمان استمرار التمويل المرن عالي الجودة.

6. توصيات

نظراً لحجم الاضطراب الناجم عن تعليق التمويل والتحولات في السياسات، تدعو المنظمات غير الحكومية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ ومنع المزيد من الضرر للمجتمعات المتضررة من الأزمة. إن تآكل الثقة وفقدان الموظفين المؤهلين وإضعاف قدرات المنظمة غير الحكومية المحلية والوطنية لا يهدد جهود الاستجابة الإنسانية الفورية فحسب، بل يقوض أيضاً مبادرات الصمود والتوطين على المدى الطويل. في الوقت الذي يعطّل تجميد التمويل إلى البرامج الحيوية - من خدمات الحماية إلى الاستجابة للكوارث - تبرز حاجة ملحة لإقامة حوار منسق وشامل بين الحكومات والجهات المانحة وتلك الفاعلة في مجال العمل الإنساني. على هذه العملية أن تكفل أن تظل القرارات مرتكزة على المبادئ الإنسانية، وأن تتمسك بالالتزامات المتعلقة بالتوطين المحلي، وألا تترك الضعفاء في الخلف. تحدد التوصيات التالية الخطوات الرئيسية اللازمة للمساعدة على مواجهة هذه التحديات.

على جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني:

- **إعادة التأكيد على المبادئ الإنسانية الأساسية:** على المنظمات الإنسانيةمقاومة تسييس المساعدات من خلال الاستمرار في تطبيق المبادئ الإنسانية في جميع قراراتها. يبقى احترام الكرامة الإنسانية في المقدمة. تبقى المعونة مدفوعة بدوافع إنسانية، ويجب أن تكون غير متحيزة ومحايدة ومستقلة - متحررة من الشروط السياسية أو القيود الأيديولوجية.

- **إعطاء الأولوية لكل من الجودة والمساءلة أمام السكان المتأثرين بالأزمات:** الالتزام بالتمسك بالمعايير الإنسانية والتشاور بصورة استباقية وهادفة مع المجتمعات المحلية بشأن التخفيضات المحتملة في التمويل وتغييرات الأنشطة وإعادة ترتيب الأولويات بشكل مستمر وإبلاغها بهذه المسائل.

- **العمل بشكلٍ جماعي للتكيف مع مشهد التمويل الإنساني المتغير مع الحفاظ على استجابة إنسانية مبدئية ومنسقة وفعالة:** البحث عن فرص لتعظيم الجهود الجماعية وتجنب الازدواجية والحفاظ على وظائف التقييم والتنسيق والبيانات والسياسات والمناصرة على المستويين العالمي والقطري.

- **تحديد الأولويات وتسهيل الاستدامة التشغيلية للمنظمات المحلية والوطنية:**
  - ❖ العمل بشكل جماعي للحفاظ على القدرات التشغيلية للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية وتعزيزها والإدارة الفعالة للمخاطر، بما في ذلك من خلال تنفيذ توصيات والتزامات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والصفقة الكبرى.
  - ❖ تعزيز ودعم جهود جمع التبرعات للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية، بما في ذلك من خلال تطوير حلول تمويل مبتكرة وتعزيز جهود جمع التبرعات على المستوى الوطني والشتات.

- **توثيق الأثر وتعزيز العمل الجماعي والمشاركة العامة:**

- ❖ الاحتفاظ بسجلات شاملة للتكلفة البشرية لتخفيضات التمويل، وتعزيز المناصرة القائمة على الأدلة وتوحيد الجهود في جمع البيانات ومشاركتها وحفظها.
- ❖ استخدام البيانات والأدلة لمواجهة المعلومات المضللة والروايات السياسية التي تقوض العمل الإنساني.
- ❖ التواصل مع الجمهور على المستويين الدولي والمحلي لبناء الوعي والفهم لضرورة العمل الإنساني.
- ❖ التواصل مع أصحاب السلطة والجمهور لبناء الجسور والدعوة إلى حماية المساعدة المحايدة، بما في ذلك من خلال الاتصالات الاستراتيجية والدبلوماسية العامة.

- **تنويع وتعزيز الاستقلال المالي:**
  - ❖ تشجيع الجهات المانحة على تمويل آليات الأموال المجمعة.
  - ❖ الحد من الاعتماد على التمويل بدوافع سياسية من خلال توسيع قاعدة الجهات المانحة في المجال الإنساني، بما في ذلك من خلال الأعمال الخيرية والعطاء الخاص وآليات التمويل المبتكرة.
  - ❖ إطلاق مبادرات لتعزيز العمل الخيري المحلي في المناطق المتضررة من الأزمات لتوليد مصادر تمويل جديدة وتعزيز المرونة المالية المحلية.
  - ❖ تشجيع الحكومات المحلية على تحمل قدر أكبر من المسؤولية من خلال تعزيز المساءلة والحلول التي تقودها جهات محلية، وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية والتمويل الإنساني المحدود.

إلى الشركاء من الوكالات الأممية:

- **الحفاظ على الشراكات القائمة والإبقاء على الشراكات القائمة إلى أقصى حد ممكن، حيثما أمكن، مع الحفاظ على الشراكات التي سبق إبرامها،** خاصة بالنسبة للشركاء المحليين والوطنيين. عدم تقويض دورهم كأول المستجيبين ووكلاء للتوطين.

- **إشراك المنظمات غير الحكومية في وقت مبكر في مناقشات التمويل** لتحديد الأولويات بشكلٍ مشترك، وتعديل البرامج ووضع خطط الطوارئ. مع توقع المزيد من التخفيضات في التمويل في 2025/2026، يكتسي التنسيق المبكر أهمية بالغة. التواصل بوضوح مع الشركاء بشأن أساس قرارات الأمم المتحدة الداخلية وتأثيرها.

- **إسداء إرشادات فورية وواضحة في حالة خفض التمويل، بما في ذلك ما يتعلق بـ:**
  - o دعم السكان المتأثرين و استمرارية البرنامج.
  - o تكاليف الموظفين والالتزامات القانونية.
  - o المشتريات والامتثال والإدارة المالية.
  - o تخفيف المخاطر والإبلاغ عنها.

- **الاستفادة من النفوذ الدبلوماسي** للدعوة إلى حماية التمويل الإنساني القائم على الاحتياجات، لا سيما في البلدان المضيفة للاجئين، والأكثر تأثراً بالتغييرات في السياسة الأمريكية.

- **دعم الحكومات المتأثرة على التعامل مع الإدارة الأمريكية** لزيادة/إعادة تشغيل البرامج وسداد بسرعة جميع المبالغ المستحقة.

على الجهات المانحة

المساعدة الإنسانية منفعة عامة عالمية أساسية. من مصلحة جميع المواطنين والحكومات أن يكونوا قادرين على الاستفادة من القدرة الدولية على الاستجابة لحالات الطوارئ عند مواجهة الكوارث وأن يتم دعمهم للتعافي من حالة الطوارئ. في حين يمكن للقطاع الخاص المساهمة في تمويل ذلك، تستدعي قدرة الاستجابة لحالات الطوارئ على النطاق المطلوب لحماية الأرواح ومستقبل البشرية مساهمات من جميع الحكومات الوطنية.

1. **الالتزام بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2626 الذي يلتزم بتقديم الحد الأدنى من المساعدة الإنمائية الرسمية ونسبتها 0.7% من الناتج القومي الإجمالي.**[39] ما سيمكن من الاستجابة الفعالة للأزمات الإنسانية والاستثمار في الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزوح والصراع وعدم الاستقرار الجيوسياسي.

2. **دعم الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لتنوّع مصادر تمويل عملها الإنساني**، بما في ذلك من خلال تحفيز جهود التمويل المبتكرة وتعزيز جهود العطاء الخيري الوطني والأفراد من خلال الإعفاءات الضريبية.

3. **تعظيم مرونة التمويل** عن طريق التنازل المؤقت عن شروط التمويل المشترك وزيادة مرونة الميزانية ومعدلات استرداد التكاليف غير المباشرة.

4. **إعطاء الأولوية للتمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية** التي تتأثر بشكل غير متناسب بتخفيضات التمويل وتفتقر إلى الاحتياطيات اللازمة لامتصاص الصدمات المالية. يجب ألا يتم تقويض دورها كأول المستجيبين ووكلاء للتوطين وإذا لم يتم دعمهم خلال أزمة التمويل هذه، فإننا نخاطر بفقدان تعزيز قدرات الاستثمارات التي استمرت لعقود من الزمن.

5. **التغطية الكاملة للتكاليف غير المباشرة والميزانيات الإدارية للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية** لتمكين المنظمات غير الحكومية الدولية وشركائها من مواصلة تفعيل برامج إنقاذ الحياة، ودعم الوظائف والعمليات الأساسية.

6. **المسار السريع للمنح والمدفوعات المعلقة** لضمان قدرة المنظمة غير الحكومية على الحفاظ على السيولة، بما في ذلك من خلال زيادة المدفوعات والتمويل المسبق لبرامج 2025.

7. لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة وتوفير الموارد - **مواصلة وتوسيع نطاق الجهود المبذولة في إصلاح العناية الواجبة وتبسيط التعاقدات/إعداد التقارير** واستخدام الأدوات المعيارية الحالية مثل شهادة لجنة الخدمات الإنسانية المشتركة أو تقييمات قدرات الأمم المتحدة لتحل محل تقييمات القدرات الخاصة بالجهات المانحة.

على حكومة الولايات المتحدة:

1. **دون تأخير، سداد المدفوعات المتأخرة المستحقة عن جميع عقود مكتب السكان واللاجئين والهجرة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المتعاقد عليها** التي تكبدتها الوكالات في العمل الإنساني والإنمائي في عام 2024.

---

[39] OECD The 0.7% ODA/GNI target – a history. https://web-archive.oecd.org/temp/2024-06-17/63452-the07odagnitarget-ahistory.htm

2. **التحلّي بروح قيادية في التمسك بالمبادئ الإنسانية** من خلال الالتزام بتمويل المساعدات الخارجية المحايدة، وضمان استمرار المساعدات الخارجية الأمريكية في وضع السكان المتضررين صلب عملها، وتعزيز التوطين وتيسير عملية صنع القرار الشاملة.

3. **استئناف برنامج برنامج قبول اللاجئين** (USRAP) للحفاظ على المسارات القانونية للحصول على الحماية، ودعم الحق في طلب اللجوء، وإعادة تأكيد قيادة الولايات المتحدة والتزامها بالنظام الدولي لحماية اللاجئين.

إلى منسقي الشؤون الإنسانية والفرق القطرية

1. **تخصيص جميع الأموال المتاحة من صناديق قطرية مشتركة على وجه السرعة لدعم موظفي المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية وعملياتها** على النحو الذي ومسؤول عمليات الإغاثة الطارئة واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في 19 فبراير 2025.

2. **العمل مع المنظمات غير الحكومية والمجتمعات الأهلية المتضررة لإعادة ترتيب أولويات خطة استجابة بناءً على قيود التمويل الحالية والمتوقعة.**

3. **تبسيط هياكل التنسيق على المستويين الوطني ودون الوطني** بما يتناسب مع حجم التخفيضات التي تتم مواجهتها لتركيز الموارد على العمل الإنساني في الخطوط الأمامية وضمان بقاء تكاليف التنسيق متناسبة مع حجم الاستجابات المتقلصة.

المراجع

A GLOBAL NGO NETWORK
FOR PRINCIPLED AND EFFECTIVE
HUMANITARIAN ACTION

Regional Hubs

Africa
Nairobi, Kenya
Dakar, Senegal

Asia-Pacific
Bangkok, Thailand
Islamabad, Pakistan

MENA
Amman, Jordan

Latin America
Guadalajara, Mexico
(Coordination)

Geneva Office

Humanitarian Hub, La Voie-Creuse 16, 1202 Geneva
secretariat@icvanetwork.org
www.icvanetwork.org